رقم 4

العدد ٣٠ | ٣ شباط ٢٠٢٦

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

سجـال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

عن صديقي #سعيد_الجن:
«المُحافَظَةُ على أطْلالِ «الدَّوْلَة» يَقْتَضي،
في عِدادِ ما يَقْتَضي، تَوْهينَ «الدّوَيْلَةِ» وإضْعافَها.
أثْمانُ التَّوهينِ بَخْسَةٌ مَهْما بَدَت، لِلْوَهْلَةِ الأولى، باهِظَةً...».

لقمان سليم ومسار كسر الانسداد التاريخي في الحياة السياسية اللبنانية...

جاد الأخوي

في ذكرى لقمان سليم، لا نكتفي باستحضار المأساة، بل نعود إلى السياق السياسي الذي جعل من لقمان شريكًا أساسيًّا في مسارٍ أراد كسر الانسداد التاريخي في الحياة السياسية اللبنانية.

لقمان سليم كان من القلائل الذين قرأوا الأزمة اللبنانية بوصفها أزمة نظام حكم لا أزمة أشخاص أو توازنات ظرفية. رأى باكرًا أن ما بعد ٢٠٠٥ لم يُنتج دولة، بل أعاد إنتاج سلطات طائفية مسلّحة وغير مسلّحة، وأن الخلل الجوهري يكمن في مصادرة السياسة لحساب القوة، ومصادرة التمثيل داخل الطوائف لحساب أمر واقع لا يُناقَش. من هنا جاء إيمانه بضرورة بناء أطر سياسية جديدة، لا تُعرّف نفسها ضد طائفة أو من داخلها فقط، بل ضد منطق الاحتكار والاستقواء أينما كان.

في هذا السياق تحديدًا وُلد «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين». تأسّس في لحظة انسداد وطني عميق، حين بدا أن الخيار محصور بين سلطات قائمة ومعارضات مشتّتة، وأن الفضاء الديمقراطي يُفرَّغ تدريجيًّا من مضمونه. ما رآه لقمان في الائتلاف لم يكن مجرّد تجمّع سياسي إضافي، بل محاولة جادّة لإعادة وصل السيادة بالديمقراطية، وبناء خطاب وطني عابر للطوائف من دون إنكار خصوصياتها

«صفر خوف» ومبادرات...

بينما يحاول الناس لملمة جراحهم، ويكدّون في البحث عن حائطٍ يستندون إليه، يحمي ذاكرتهم وماضيهم وأحلامهم، وبينما يسعون إلى استيعاب صدمةٍ مضى عليها أكثر من عام، ويبدو أنّها مرشّحة للاستمرار أعوامًا أخرى بما تحمله من استنزافٍ وتدمير؛ على الرغم من كل ذلك — أو بالأحرى في تجاهلٍ تامّ له — تأتينا خطاباتٌ ديدنها الفخر الفارغ، والكبرياء الأجوف، والرياء، لتُعلن أنها تريد أن يُقدَّم «البلد» مرّةً أخرى على طبقٍ من دماء وخراب وردم وتهجير.

تُعلن أنها لن تكون على «الحياد»، وأنها ستقرّر «كيفية التصرّف في الوقت المناسب»، في معركةٍ يُفترض أن تجري بعيدًا عنّا مئات الكيلومترات وآلاف السنين.

في المقابل، تستمر المبادرات التي تحاول شقّ مسارٍ يعيد الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية إلى رشدها، مسترشدةً بضرورة الحفاظ على الوطن، وإعلاء مصلحة المواطن اللبناني، وجعل الحوار مرجعًا أساسيًا وحقيقيًا.

وتحضر في هذا السياق ذكرى اغتيال لقمان، لتدفعنا وتحفّزنا على التأكيد أنّ أحد أعمدة هذه المبادرات هو استحضار معنى الكلمة الحرّة؛ تلك التي لم تتوانَ يومًا عن مواجهة الرصاص، ووقفت في وجه المغامرات والمقامرات بمستقبل الناس، ولم تكفّ عن رفع شأن الاختلاف، حتى حين يُقابَل بالإلغاء.

وهكذا، واجهت كاتمَ الصوت بـ«صفر خوف».

محتويات العدد

- لقمان سليم ومسار كسر الانسداد التاريخي في الحياة السياسية اللبنانية... (جاد الأخوي) ..... صفحة ١
- موسى الصدر وإشكالية التأسيس: بين النِّية الإصلاحية والنتائج المُلتبسة (داود رمّال) ..... صفحة ٢
- ولاية الفقيه: من عقيده مُعلَّقة إلى سلطة مُطلَقة (علي الضيقة) ..... صفحة ٣
- بين ١٧ أيار و٢٧ تشرين وكاريش: أين ضاعت حقوق لبنان؟ (طارق عزت دندنش) ..... صفحة ٣
- بين التسوية الكبرى وإعادة رسم النفوذ: قراءة في ملامح التفاهم الأميركي الإيراني المرتقب (محمود شعيب) ..... صفحة ٤
- الانتخابات التي يخشاها أصحاب الشعارات (جاد الأخوي) ..... صفحة ٥
- لهذا نحن طائفيُّون... (علي مازح) ..... صفحة ٦
- شيعي تحت سيطرة الحياة اليومية (محمد علي الأمين) ..... صفحة ٧
- النّاشطية وحدود النقد في الحيّز العام بعد السابع من أوكتوبر (نور حطيط) ..... صفحة ٨
- ٨ أوكتوبر.. سرديات التبرير وصياغة شرعية الحرب خارج ميزان الكلفة والمقاصد (بهاء الحسيني العاملي) ..... صفحة ١٠
- من يملك الذاكرة الجنوبية السياسية؟ (آلاء نجم) ..... صفحة ١١
- لقاء اللبنانيين الشيعة، ائتلاف الديموقراطيين، مواقف ونشاطات... ..... صفحة ١٣
- من أين أبدأ يا لقمان؟ حين صار الخوف صفرًا ولم ننكسر (محمد علي الأمين) ..... صفحة ١٦
- في ذكرى لقمان؛ ستبقى الحقيقة أقسى من رصاصهم وأطول عمرًا من سلطتهم (علي الضيقة) ..... صفحة ١٧
- اغتيال لقمان... حلقة من سلسة تستهدف الفكر... (طارق عزت دندنش) ..... صفحة ١٨
- نحن شيعة «لقاء اللبنانيين الشيعة» ..... صفحة ١٨
- وفي رحاب ذكرى اغتيال الباحث لقمان سليم، يستحضر «لقاء اللبنانيين الشيعة» معنى الكلمة الحرّة حين تُواجَه بالرصاص... ..... صفحة ١٩
- تقرير شهري ـ كانون الثاني ٢٠٢٦: تصعيد ميداني واستمرار المراوحة حول سلاح «حزب الله» ..... صفحة ١٩

أو الارتهان لها.

لقمان دعم هذا المسار لأنه كان يرى فيه ما يتجاوز اللحظة: مشروعًا يرفض منطق «الاستثناء»، ويصرّ على أن لا سلاح خارج المساءلة، ولا طائفة فوق الدولة، ولا قضية تُستخدم لتبرير إلغاء الإنسان. كان يعتبر أن الائتلاف يقدّم نواة بديلة، بطيئة ربما، لكنها ضرورية، في مواجهة ثقافة الغلَبة والخوف.

اليوم، وبعد اغتيال لقمان، تغيّر الكثير. لم يعد السؤال فقط كيف نُنتج خطابًا ديمقراطيًّا، بل كيف نحميه ونثبّته في ظلّ انهيار شامل وعنف سياسي صريح. من موقعي كرئيس للائتلاف، كان التحدي هو الانتقال من موقع الشهادة على الأزمة إلى موقع تنظيم المواجهة السياسية معها: توضيح الخيارات، تسمية المسؤوليات، ورفض التسويات التي تُعيد إنتاج المأزق نفسه باسم الواقعية.

الفرق اليوم أن ما كان يُعتبر هامشيًّا بات ضروريًّا، وما كان يُحاصَر بات مكشوفًا. اغتيال لقمان لم يلغِ الفكرة التي آمن بها، بل كشف حجم الخوف منها. والاستمرار في هذا المسار ليس وفاءً لشخص، بل التزام بخيار سياسي يرى في الدولة شرطًا للحرية، وفي الديمقراطية شرطًا للسيادة.

بهذا المعنى، تبقى ذكرى لقمان سليم محطة للمراجعة لا للحداد فقط، ولتثبيت قناعة أساسية: إن المعركة طويلة، لكنها واضحة، وإن بناء البديل ـ مهما بدا شاقًا ـ هو الردّ الوحيد على مَن أراد إسكات السياسة بالقتل.

موسى الصدر وإشكالية التأسيس: بين النِّية الإصلاحية والنتائج المُلتبسة

داود رمّال

يحتلّ السيد موسى الصدر موقعًا إشكاليًّا ومركّبًا في التاريخ السياسي - الاجتماعي اللبناني المعاصر، فهو من جهة شخصية مؤسسة عملت على نقل الطائفة الشيعية من منطلقاتها الفكرية والدعوية إلى مركز الفعل العام؛ ومن جهة أخرى تجربة مفتوحة على النقد العلمي الهادئ الذي يفصل بين المقاصد المعلنة والنتائج المتحققة. إنّ مقاربة تجربة الصدر لا تستقيم بمنطق التقديس ولا بمنطق الإدانة، بل عبر قراءة أكاديمية تحليلية تضعها في سياقها التاريخي وتختبر خياراتها البنيوية وتأثيراتها الطويلة الأمد على الدولة والطائفة معًا.

أولى الإشكاليات البنيوية في هذه التجربة تتصل باستحداث «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» بوصفه مجلسًا ملّيًّا جديدًا أُضيف إلى منظومة المجالس الملّية القائمة في لبنان. من الناحية الفقهية - الدستورية، كان هذا الخيار يعكس سعيًا إلى تحقيق مساواة مؤسساتية للطائفة الشيعية مع غيرها من الطوائف، ولا سيما بعد شعور تاريخي بالتهميش في إدارة الشأن الديني والأوقاف والتمثيل الرسمي. غير أنّ السؤال النقدي المشروع يتمثل في ما إذا كان هذا المسار هو الأكثر انسجامًا مع مقاصد الإسلام السياسية والاجتماعية، ومع متطلبات بناء الدولة الوطنية الحديثة. فبدلًا من تعزيز الإطار الإسلامي الجامع ضمن مؤسسة واحدة تتولى الشأن العام للمسلمين، مع حفظ الخصوصيات المذهبية في المسائل الفقهية البحتة، كالأحوال الشخصية والأوقاف وغيرهما، جرى تكريس مسار التفريع الطائفي والمؤسساتي، ما أسهم عمليًّا في توسيع البنية الطائفية للدولة بدل الدفع نحو عقلنتها أو تجاوزها تدريجيًّا.

هذا الخيار، مهما كانت دوافعه التاريخية، ساهم في تحويل «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» من إطار جامع للنخب الدينية والاجتماعية الشيعية إلى ساحة صراع سياسي - حزبي في مراحل لاحقة، الأمر الذي عطّل وظائفه التمثيلية والتوحيدية، وأفرغه من دوره المفترض كبوتقة جامعة. وبدلًا من أن يكون رافعة إصلاح ديني - اجتماعي داخل الطائفة، بات في كثير من محطاته مرآة لانقساماتها، ما يطرح سؤالًا عميقًا حول جدوى توسيع الأطر المذهبية في بلد يقوم أصلًا على توازنات طائفية دقيقة، وحول ما إذا كان هذا المسار قد خدم فعلًا الوحدة الإسلامية والوطنية أم ساهم، ولو من حيث لا يقصد، في إدامة منطق الانقسام المؤسسي.

الإشكالية الثانية، تتعلق برفع شعار «الحرمان» بوصفه مدخلًا لتعبئة الطائفة الشيعية سياسيًّا واجتماعيًّا. لا شك في أنّ مناطق واسعة من الجنوب والبقاع عانت تاريخيًّا من إهمال تنموي مزمن، وأنّ تشخيص مظاهر التفاوت والغُبن كان ضروريًّا لكسر الصمت المفروض على هذه الوقائع. غير أنّ تحويل الحرمان إلى هوية جامعة وخطاب تعبوي دائم حمل آثارًا جانبية عميقة، أبرزها ترسيخ شعور نفسي - سياسي بالعداء تجاه الدولة، أو على الأقل التعامل معها بوصفها كيانًا خارجيًّا لا يمثل أبناء هذه الطائفة ولا يعكس دورهم التاريخي في تأسيس الكيان اللبناني واستقلاله.

هذا الخطاب، وإن استهدف شحذ الهِمم والمطالبة بالحقوق، أسهم عمليًّا في إعادة تعريف علاقة شريحة واسعة من الشيعة بالدولة على قاعدة الشك لا الشراكة، في حين أنّ الوقائع التاريخية والاجتماعية تشير إلى أنّ أبناء هذه الطائفة كانوا جزءًا أصيلًا من النسيج المؤسِّس للبنان، ومن ملاّك الأراضي، وروّاد التعليم، والمشاركين في الحياة الاقتصادية والثقافية. وبدلًا من توجيه الطاقات نحو استثمار هذه المقوّمات في مسار تنموي إنتاجي متكامل، ساهم خطاب الحرمان في دفع فئات واسعة نحو الهجرة الداخلية والاستقرار في أحزمة الفقر المحيطة بالعاصمة، ما أنتج لاحقًا اختلالات اجتماعية واقتصادية عميقة لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم.

أما الإشكالية الثالثة، فتتصل بالبعد الرمزي - الثقافي لرفع شعار «السلاح زينة الرجال»، ولا سيما في مناطق مثل بعلبك - الهرمل. ففي سياق تاريخي يتسم بضعف الدولة وانتشار السلاح، يمكن فهم هذا الشعار بوصفه انعكاسًا لثقافة دفاعية محلية، غير أنّ تحويله إلى خطاب تعبوي عام ساهم في تكريس منظومة قيَم تُعلي من شأن القوة المسلحة على حساب المعرفة والعقل والتعليم. وكان الأجدى، من منظور تنموي - حضاري، ربط أي خطاب تعبوي بخطة عملانية تجعل من العلم والعقل رأس المال الحقيقي للمجتمع وزينة النساء والرجال معًا، ومن التعليم

بوابة الارتقاء الفردي والجمعي، خصوصًا في بيئات عانت من التهميش واحتاجت إلى أدوات تمكين مستدامة لا إلى رموز قوة ظرفية.

إنّ نقد هذه الشعارات لا يعني إنكار السياق التاريخي الذي نشأت فيه، بل يهدف إلى مساءلة آثارها التراكمية على الوعي الجمعي، حيث أسهمت، بقصد أو بغير قصد، في إنتاج ثقافة سياسية واجتماعية اختزلت الكرامة بالقوة، والحقوق بالصدام، بدل ربطها بالمواطنة والمؤسسات والتنمية البشرية. ومع مرور الزمن، تحوّل هذا الإرث الرمزي إلى أحد مداخل عسكرة المجتمع وإضعاف مناعة الدولة، وهو ما يتناقض مع أي مشروع إصلاحي طويل الأمد.

في النتيجة، يمكن القول إنّ تجربة السيد موسى الصدر انطلقت من نيّات إصلاحية حقيقية وسَعت إلى إنصاف فئة شعرت بالغُبن، لكنها حملت في بنيتها خيارات إشكالية تركت آثارًا عميقة على الطائفة الشيعية وعلى الدولة اللبنانية. فبين توسيع الأطر المذهبية، وتكريس خطاب الحرمان، وتعزيز رمزية السلاح، تبلورت مسارات كان يمكن أن تُدار على نحو مختلف لو جرى إعطاء أولوية أوضح للوحدة الإسلامية الجامعة، وللشراكة الوطنية، وللاستثمار في الإنسان بوصفه الثروة الأهم. ومن هنا، فإنّ النقد العلمي لهذه التجربة لا يستهدف شخص المؤسِّس، بقدر ما يسعى إلى استخلاص دروس تاريخية تتيح إعادة التفكير في العلاقة بين الطائفة والدولة، وبين الهوية والاندماج، وبين القوة والمعرفة، في لحظة لبنانية لم تعد تحتمل أخطاء إضافية.

(*) دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال

ولاية الفقيه: من عقيده مُعلَّقة إلى سلطة مُطلَقة

علي الضيقة

ولاية الفقيه لم تكن خطأً في التطبيق بل جريمة في الفكرة. هي ليست اجتهادًا فقهيًّا ولا قراءة سياسية بل استيلاء كامل على الدِّين وتحويله إلى أداة حكم قسري. ما سُمّي مشروع عدالة كان منذ لحظته الأولى مشروع سلطة مطلقة صادر الله لحساب فقيه وصادر الناس لحساب جهاز أمني وصادر الدولة لحساب ميليشيا. هنا لا نتحدث عن نظام أخفق بل عن خرافة فُرضت بالقوة ثم انهارت تحت ثقل دمها وخرابها.

هذه الولاية اغتالت التشيّع نفسه. المذهب الذي عاش قرونًا في موقع النقد والرّيبة من السلطان جرى تحويله إلى أيديولوجيا طاعة عمياء. الغيبة أُلغيت عمليًا والانتظار استُبدل بالوصاية والفقه تحوّل إلى مرسوم أمني. فقيه غير منتخَب، غير قابل للمساءلة نُصّب إلهًا سياسيًّا يقرر الحرب والسلم ومصير الشعوب ويُطالب الناس بالخضوع باسم السماء. هذا ليس دينًا بل استبداد لاهوتي فجّ. وحين فُقدت الشرعية جرى تعويضها بالعنف. التاريخ سُلِّح وكربلاء حُوّلت إلى خندق والحسين اختُطف ليُستعمَل راية قتل. كل معارض صار «يزيديًّا» وكل دولة مستقلة صارت عدوًّا وكل مجتمع ساحة حرب. هكذا اشتعلت المنطقة، دول مكسورة، مجتمعات منهَكة وحروب أهلية تُدار بعقلية ثأر ديني مزيّف بينما الحقيقة واحدة هي صراع نفوذ عارٍ يُدار باسم الله. ولاية الفقيه لا تعترف بالأوطان بل بالأدوات. لا ترى شعوبًا بل جماعات وظيفية.

حيثما حضرت، غابت الدولة وحضر السلاح، انهار الاقتصاد وانتشرت شبكات التهريب وتحوّل الفقر إلى سياسة والخراب إلى نظام. إيران نفسها صارت دليلًا دامغًا: بلد غني محكوم بالجوع وشعب محاصَر فيما الحرس الثوري يبني إمبراطورية فساد ودم خارج الحدود.

اليوم، حين يهتف الشعب الإيراني ضد المرشد، فهو لا يطالب بإصلاح بل يُعلن نهاية الأسطورة. ولاية الفقيه لا تسقط لأنها قصّرت بل لأنها كذبة كبرى. لا الله فوّضها ولا التاريخ يرحمها ولا الشعوب ستغفر لها. ما نشهده ليس أزمة نظام بل انهيار خرافة وسقوط آخر طغيان تجرّأ على ارتداء عباءة القداسة.

بين ١٧ أيار و٢٧ تشرين وكاريش: أين ضاعت حقوق لبنان؟

طارق عزت دندنش

بين اتفاقٍ أُسقط بالشعارات، واتفاقات أُقرت بالتراضي، ضاعت حقوق لبنان تباعًا، لا بالهزيمة العسكرية بل بالتنازل السياسي المقنّع. المقارنة بين ١٧ أيار ١٩٨٣ و٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤، وكاريش، ليست دفاعًا عن اتفاق ولا تبرئة لمرحلة، بل بحثٌ صريح عن اللحظة التي بدأ فيها التفريط الفعلي بالسيادة.

في اتفاق ١٧ أيار، ورغم كل ما قيل عنه، لم تُمسّ حدود لبنان البرية ولا حقوقه البحرية. لم يتضمّن أي بند يعترف للكيان الإسرائيلي

بأرض أو مياه أو ثروات. الاتفاق كان أمنيًّا سياسيًا هدفه وقف الحرب وتنظيم الانسحاب، وبقي ضمن إطار لم يُسجَّل فيه أي تنازل

جغرافي أو اقتصادي. أسقطوه لأنه «اتفاق مع العدو»، لا لأنه فرّط بحقوق لبنان.

في ٢٧ تشرين، بدأ التراجع الصامت. تحت عنوان وقف الحرب وتثبيت الاستقرار، قُبل بترتيبات فرضت وقائع جديدة، وربطت أمن

لبنان بتوازنات إقليمية لم تكن في صالحه. هنا لم تُسلب الحقوق بنصٍّ مباشر، بل ضاعت بالقبول بالأمر الواقع، وبالتسليم بميزان قوى مختلّ، فَتح الباب أمام تنازلات لاحقة أخطر.

أما في اتفاق كاريش، فضاعت الحقوق بشكل واضح

وموثّق. الخط ٢٩، الذي يُعدّ حقًّا لبنانيًّا ثابتًا وفق الدراسات التقنية والقانونية، جرى التخلّي عنه. مساحات بحرية واعدة بالثروات خرجت من السيادة اللبنانية، ومُنح العدو حق الاستثمار والاستخراج، فيما قُدّم الاتفاق للرأي العام كإنجاز يمنع الحرب. ما لم يخسره لبنان في ١٧ أيار، خسره في كاريش، وبقرار لبناني هذه المرة.

المفارقة أن من أسقط ١٧ أيار بحجة السيادة، هو نفسه مَن وافق على ٢٧ تشرين، ووقّع على كاريش. هنا تُطرح الحقيقة المرة: حقوق لبنان لم تُضع في اتفاق أُسقط، بل في اتفاقات أُقرّت ودافع عنها أصحاب الشعارات أنفسهم.

حقوق الدول لا تضيع دفعة واحدة، بل تُستنزف خطوة خطوة. وبين ١٧ أيار و٢٧ تشرين وكاريش، يمكن تحديد اللحظة بدقة: ضاعت حقوق لبنان عندما استُبدلت السيادة بالشعارات، والحقوق بالتبرير، والتنازل باسم الواقعية.

بين التسوية الكبرى وإعادة رسم النفوذ: قراءة في ملامح التفاهم الأميركي الإيراني المرتقب

محمود شعيب

تشير معطيات دبلوماسية متقاطعة إلى أن المنطقة قد تكون على أعتاب تحوّل استراتيجي بالغ الدلالة، مع اقتراب بلوَرة تفاهم شامل بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بوساطة تركية، يُتوقع أن يضع حدًّا لعقود من القطيعة والصدام غير المباشر منذ عام ١٩٧٩. هذا المسار، إن اكتمل، لا يمكن قراءته كاتفاق تقني محصور بالملف النووي، بل كتسوية سياسية أمنية واسعة تُعيد رسم قواعد الاشتباك، وتُعيد توزيع الأدوار والنفوذ في الإقليم.

وفق ما يتسرّب من بنود، يتجاوز الاتفاق منطق الاحتواء المتبادل إلى شراكة مضبوطة، تبدأ بإعادة فتح السفارات واستئناف العلاقات الدبلوماسية، وتُتوَّج بالتزام أميركي مكتوب بعدم تهديد إيران أو السعي إلى إسقاط نظامها. في المقابل، تحصل طهران على مكسب استراتيجي طال انتظاره، يتمثل في الرفع الكامل للعقوبات، بما يعني عمليًّا إعادة إدماجها في الاقتصاد العالمي بعد سنوات من العقوبات والخنق المالي والسياسي.

غير أن الثمن الإيراني يبدو واضحًا: إنهاء الطموح النووي العسكري بشكل نهائي، وبضمانة غير مسبوقة تتمثل في وثيقة موقّعة من المرشد الأعلى نفسه، ونقل كامل مخزون اليورانيوم المخصَّب إلى خارج الأراضي الإيرانية، تحديدًا إلى تركيا، في خطوة تهدف إلى تبديد أي شكوك مستقبلية حول إمكان العودة إلى نقطة الصفر.

في المقابل، يُسمح لإيران بالاحتفاظ ببرنامج نووي سلمي، لكن هذه المرة تحت إشراف مباشر وخارجي، مع وجود خبراء أميركيين على الأرض، ما يشكّل سابقة في طبيعة العلاقة بين الطرفين، ويعكس انتقال واشنطن من سياسة الردع إلى سياسة الضبط والمراقبة من الداخل.

الشق الدفاعي من الاتفاق لا يقلّ أهمية، إذ يجري التفاوض على إعادة تعريف منظومة الصواريخ البالستية الإيرانية، ليس عبر نزعها، بل عبر تحجيم دورها ومداها، وحصرها ضمن إطار دفاعي بحت لا يتجاوز ٥٠٠ كيلومتر. وهو ما يعكس مقاربة أميركية واقعية: تقليص التهديد بدل السعي إلى إلغائه بالقوة.

اقتصاديًّا، يبدو الاتفاق بمثابة فتح سوق إيرانية ضخمة

أمام الشركات الأميركية، بالتوازي مع عودة النفط الإيراني إلى الأسواق العالمية بأسعار متوازنة، بما يخدم مصالح الطرفين في مرحلة تتسم بتقلّبات حادة في أسواق الطاقة.

لكن البُعد الأخطر والأكثر حساسية يبقى إقليميًّا، لا سيما في ما يتعلق بأذرع إيران العسكرية خارج حدودها. فوفق المعطيات، يستعد المرشد الأعلى لإصدار فتوى سياسية دينية تُعيد تعريف وظيفة هذه التنظيمات، وعلى رأسها «حزب الله» في لبنان و«الحشد الشعبي» في العراق، بحيث يصبح اندماجها في الدولة قرارًا، وتؤول مسألة السلاح والمصير الأمني والسياسي إلى السلطات الوطنية حصراً. وبعبارة أوضح: نهاية دور القوى الرديفة وبداية مرحلة احتكار الدولة للسلاح.

ماذا عن حزب إيران في لبنان؟ خطاب الانتصار وقلق الواقع

في حال نجاح هذا الاتفاق، من المرجّح أن يعتمد حزب إيران في لبنان خطابًا تبريريًّا عالي السقف، يُقدّم التحوّل بوصفه نتيجة صمود استراتيجي أثمر اعترافًا دوليًّا بإيران، ومحورًا انتقل من المواجهة إلى فرض شروطه السياسية. إلّا أن هذا الخطاب، مهما بلغ من تماسك، سيصطدم بأسئلة داخلية لا يمكن تجاهلها.

أبرز هذه الأسئلة يتعلّق بالبُعد المعيشي والتنظيمي: ما مصير الرواتب؟

فرفع العقوبات عن إيران لا يعني تلقائيًّا استمرار نموذج التمويل السابق، بل على العكس، قد يدفع طهران إلى إعادة ترتيب أولوياتها، والانتقال من تمويل الأذرع الخارجية إلى الاستثمار في الداخل الإيراني. وعليه، قد يجد آلاف المنتسبين أنفسهم أمام واقع جديد، تُستبدل فيه الوظيفة العقائدية بمسار إدماج تدريجي في مؤسسات الدولة اللبنانية، أو بإعادة هيكلة داخلية تقلّص الأعباء المالية وتُنهي زمن الامتيازات.

هنا تحديدًا، يكمن الامتحان الأصعب: هل يستطيع الحزب الانتقال من كيان عسكري عابر للدولة، إلى فاعل سياسي منزوع السلاح، خاضع لقواعد الدولة وتوازناتها؟

الإجابة عن هذا السؤال لن تحدّد مستقبل الحزب فحسب، بل ستكشف ما إذا كان الاتفاق الأميركي الإيراني مجرّد تسوية مصالح، أم بداية فعلية لنهاية مرحلة كاملة من تاريخ الصراعات في المنطقة.

الانتخابات التي يخشاها أصحاب الشعارات
قراءة في انقلاب المواقع بين مَن يريد الموعد ومَن يريد التأجيل

جاد الأخوي

منذ أشهر يدور في لبنان نقاشٌ يبدو في ظاهره دستوريًّا وتقنيًّا حول موعد الانتخابات النيابية، لكنه في جوهره سياسي بامتياز. فكل القوى تعلن التزامها إجراء الاستحقاق في موعده، غير أن ما يجري في الكواليس يكشف حقيقة مختلفة: الانقسام الفعلي ليس بين مَن يحترم الدستور ومَن لا يحترمه، بل بين مَن يثق بقدرته على الفوز بالصندوق ومَن يخشى أن يفضحه الصندوق.

على مدى سنوات رُسِّخ في الوعي العام أن محور «حزب الله» هو فريق التعطيل والتأجيل، وأن خصومه هم دُعاة الاحتكام إلى الشعب. إلّا أن تبدّل الظروف بعد الحرب والأزمة الاقتصادية والانهيارات المتتالية قلَب المشهد رأسًا على عقب. اليوم، يبدو الثنائي الشيعي الأكثر حماسة لإجراء الانتخابات في موعدها، فيما تتصرف قوى واسعة من المعارضة وكأنها تبحث عن أي مخرج لتأجيلٍ مقنّع.

لماذا يريد الثنائي الانتخابات الآن؟

الحسابات لدى «حزب الله» و«حركة أمل» واضحة. فبرغم الضربات القاسية التي تعرّض لها الحزب عسكريًّا واقتصاديًّا، ما زال يمتلك أقوى ماكينة تنظيمية في البلاد، وشبكة خدماتية واجتماعية متجذّرة داخل بيئته. التجارب الانتخابية السابقة أثبتت أن المزاج الشيعي، حين يدخل غرفة الاقتراع، يميل إلى إعادة إنتاج الثنائي بوصفه «مظلّة أمان» لا مجرد خيار سياسي. نظرًا للخدمات من توظيف عشوائي إلى تعليم وتعويضات وصحة. من هذا المنطلق، يعتبر الحزب أن أي انتخابات قريبة ستمنحه تفويضًا جديدًا يرمّم ما تضرر من صورته بعد الحرب.

إلى ذلك، تشكّل الانتخابات بالنسبة إليه مدخلًا لاستعادة الشرعية الداخلية في مواجهة الضغوط الدولية المتعلقة بالسلاح والقرار ١٧٠١. فبدلًا من أن يظهر كقوة مفروضة بقوة الأمر الواقع، يريد أن يقول إنه يستند إلى أكثرية شعبية حقيقية داخل طائفته وكتل وازنة لدى حلفائه. مجلس نيابي جديد يعني أيضًا تثبيت رئاسة المجلس، والتأثير الحاسم في تشكيل الحكومة وانتخاب الرئيس، أي إعادة الإمساك بمفاصل الدولة عبر آليات دستورية.

ثم إن عامل الوقت لا يعمل لمصلحة الحزب. الإقليم مفتوح على تحوّلات، وإيران تفاوض من موقع مختلف، والرهان على تبدّل موازين دولية قد يطول. لذلك تبدو الانتخابات السريعة بالنسبة إليه أفضل من انتظار تسوية قد تأتي بشروط أقسى.

معارضة تخشى المرآة

في المقابل، تبدو قوى يفترض أنها رأس حربة التغيير في موقع المتردد. فالمعارضة التقليدية من قوات وكتائب، إضافة إلى جماعات «التغيير» والشخصيات السنّية والشيعية المستقلة، تدخل الاستحقاق وهي أكثر تشتّتًا من أي وقت مضى. تحاول إيجاد برنامجًا موحّدًا، دون التوصل إلى قدرة فعلية على تشكيل لوائح متماسكة في معظم الدوائر. الخلافات التي كانت تُدار خلف الأبواب خرجت إلى العلن، وتحولت المعركة بين مكوّناتها إلى ما يشبه حرب إلغاء صامتة.

هذا التشرذم يجعل كثيرين داخل هذه القوى يخشون نتيجة قاسية قد تعيد إنتاج الأكثرية نفسها، فتنهار السردية التي بُنيت منذ ٢٠١٩ حول «نهاية زمن «حزب الله»». لذلك برز خطاب جديد يتحدث عن ضرورة تهيئة الظروف قبل الانتخابات: سلاح متفلّت، بيئة غير آمنة، تصويت الاغتراب لـ١٢٨ نائبًا وليس لستة نواب، «ميغاسنتر» لأمن الاقتراع النزيه، ضرورة حكومة انتقالية، قانون انتخاب جديد، إشراف دولي موسّع...

وكلها عناوين تبدو للوهلة الأولى منطقية، لكنها عمليًّا تؤدّي إلى هدف واحد: كسب الوقت.

هناك أيضًا رهان غير معلن على متغيّر خارجي. فجزء من المعارضة ما زال يعتقد أن الضغط الدولي أو الإقليمي يمكن أن يضعف الثنائي إلى حدّ يسمح بهزيمته انتخابيًّا. لكن التجارب علّمت أن الخارج لا يصنع أكثريات داخل الصناديق، وأن المزاج الشعبي لا يتبدّل بقرارات أممية.

مفارقة المشهد

هكذا ينقلب المشهد: الفريق الذي يملك القوة على الأرض يريد الاحتكام إلى الصندوق، والفريق الذي يملك الصوت الأعلى في الإعلام يخشى حكم الناس. يتحول شعار «الانتخابات الآن» إلى ورقة بيد من كان يُتَّهم بالتعطيل، بينما يصبح دُعاة التغيير أسرى هاجس الهزيمة.

المشكلة الأعمق أن التأجيل، أيًّا كانت ذرائعه، سيعني عمليًّا تمديد الأزمة لا حلّها. فلبنان عاش فراغ شرعيات متراكمًا: رئاسة معلّقة، حكومات متعثّرة، ومجلس فقَد تمثيله المعنوي. وحدها الانتخابات قادرة على إعادة إنتاج سلطة تملك حق التفاوض باسم اللبنانيين، سواء حول السلاح أو الاقتصاد أو إعادة الإعمار. أما الهروب منها فلن يؤدّي إلّا إلى مزيد من الانقسام وإلى فتح الباب أمام تسويات فوقية.

بين الدستور والخوف

لا أحد بريئًا في هذه اللعبة. الثنائي يريد الانتخابات لأنها تناسبه اليوم، لا لأنه تحوّل فجأة إلى حارسٍ للدستور. والمعارضة مترددة لأنها غير جاهزة، لا لأنها اكتشفت فجأة مخاطر السلاح والمال السياسي. لكن الدولة لا تُبنى على حسابات اللحظة، بل على قواعد ثابتة، وأولها احترام المواعيد الدستورية.

الانتخابات ليست حلًّا سحريًّا لكل أزمات لبنان، لكنها الاختبار الوحيد المتاح لقياس الأحجام الحقيقية. مَن يخاف الصندوق يخاف الحقيقة. ومَن يطالب بالديموقراطية عليه أن يقبل باحتمال الخسارة قبل الفوز. أما تحويل الاستحقاق إلى ورقة ابتزاز متبادلة فلن يُنتج سوى مزيد من الانهيار.

في النهاية، السؤال ليس مَن سيربح المقاعد، بل هل سيجرؤ اللبنانيون على خوض لحظة الحقيقة؟ فالبلد الذي يؤجّل انتخاباته بحجة الخوف على مستقبله، يكون قد حكَم على هذا المستقبل بالإعدام المعلّق.

لهذا نحن طائفيُّون...

علي مازح

حسَنًا دعونا نترك كلَّ هذه الملفاتِ حتّى تهترئَ ونتقاسَمِ السَّرقاتِ فيما بيننَا ونُرضِ هذا الشعبَ المغلوبَ على تفكيرِهِ وإرادتِهِ ببعضِ الفُتاتِ ونسلّطْ عليه رجالَ الدِّينِ المأجورينَ لدينا، والّذين يعتاشونَ على أموالِهِ (أي على أموالِ الشّعب) لإقناعِهِ بأنّ اللهَ قد قسَّمَ الأرزاقَ لعبادِهِ وَفقَ إرادتِهِ وحُكْمِهِ وحِكْمتِهِ، فلا يجوزُ الاعتراضُ على حُكْمِ اللهِ وقدَرِهِ، وإنّ أوّلَ مَن سيدخُلُ الجنّةَ همُ الفقراءُ.

كلُّنا متورّطٌ حتّى العظمِ في الفسَادِ، فملفّاتُ الفسَادِ شائكةٌ ومتداخِلةٌ، وهي أشبَهُ ببيتِ العنكبوت، ومَن ينجُو من بعضِها سيَعلَقُ في ملفّاتٍ أُخرى متداخلةٍ أيضًا كملفّ الكهرباءِ، الّذي كلّفَ الدولةَ خسائرَ ماليّةً قُدِّرت بحوالى (أربعينَ مليارَ دولارٍ)، فيما حلُّ المشكلةِ كان يحتاجُ إلى حوالى مليارٍ ونصفِ مليارِ دولار، وقد تسلّمت «حركةُ أمل» و«التّيارُ العونيُّ» هذا المِلَفَّ لسنواتٍ طويلةٍ.

وهكذا تَكِرُّ السُّبْحةُ بالنسبةِ إلى العديدِ من الملفّاتِ المُهمّةِ والخطيرةِ الأُخرى، الّتي تسبّبَ الفسادُ فيها بخسائرَ كبيرةٍ جدًّا، مُنِيَت بها خزينةُ الدّولةِ لصالحِ مافيَاتِ السّلطةِ وأزلامِها، منها ملفّاتُ الفيول والأملاكِ البحريّةِ والاتصالاتِ وملفّاتُ البواخرِ التركيّةِ والأشغالِ والجمارِكِ والمرفأ والتّجنيسِ والصّحّةِ والمصارفِ وغيرُها وغيرُها الكثيرُ الكثيرُ من الملفّاتِ الكبيرةِ والشّائكةِ والمتداخلةِ، الّتي لو تمّت محاسبَةُ المتورِّطينَ فيها (لامتلأتِ السّجونُ بهم عن بَكرة أبيها)، ولذلك يجهدُ السّياسيّون في اللّعبِ على المشاعرِ الطّائفيّةِ والمذهبيّةِ واختلاقِ المشكلاتِ الّتي تحمِلُ طابعًا طائفيًّا ومذهبيًّا، فهو السّلاحُ الأمضى للحفاظ على مدّخراتِهم وعروشِهم (ما استطاعُوا إلى ذلك سَبيلًا).

وفي هذا السّياقِ نُقِلَ عن رئيسِ مجلسِ النّوّابِ اللبنانيّ نبيه برّي قولُه: «لولا الطّائفيّةُ لَشَحَطُونا من بيوتنا»: وذلك تعليقًا على مَوجةِ الاحتجاجاتِ الّتي اندلعت في لبنان في الأعوامِ الماضيَةِ على خلفيّةِ مِلفّاتِ الفسادِ المتعدّدةِ، والّتي بلغت أوْجَها في السّابعِ من تشرينَ الأوّلِ مِنَ العامِ ٢٠١٩.

إذن ما هو العملُ، وما هو الحَلُّ الأمثلُ لكلِّ هذه الكوارثِ والمصائبِ وَفقَ اعتقادِكَ؟؟؟

نعم، أنا أرى أنّ على مجلسِ النُّوَّابِ إقرارَ قانونِ الإثراءِ غيرِ المشروعِ فورًا لمحاسبةِ اللصوصِ والفاسدين وفضحِهم، وإن كان هذا بعيدَ المنال، لأنّ «دودَ الخلّ منُّو وفيه» إلّا أنّ مطالبةَ مجلسِ النُّوَّابِ بإقرارِ هذا القانونِ ورفضَ المجلسِ له بغالبيَّتِهِ العظمى يُعدُّ فضيحةً كبرى، ترفعُ فئةً منهم وتضعُ آخَرِينَ، وتَميزُ الخبيثَ مِنَ الطَّيِّبِ.

نعم ولا بُدَّ من حكومةٍ قويّةٍ عادلةٍ، عمادُها التّكنوقراط.

ويجبُ العملُ على تنظيمِ العَمالةِ الأجنبيَّةِ في لبنان في أسرعِ وقتٍ ممكنٍ، حفاظًا على ما تبقّى من عَمالةٍ لبنانيَّةٍ، ولمكافحةِ البِطالةِ والحَدِّ من هجرةِ الشَّبابِ.

نعم، ويجبُ بناءُ مَساكنَ شعبيَّةٍ والعملُ على إنشاءِ مشاريعَ حَيَويَّة، لإسعافِ العائلاتِ ومَنعِ تفكّكِ الأُسَرِ وبناءُ شبكةِ أمَانٍ بين مُختلفِ المذاهبِ والطَّوائف، لتبقى الدَّولةُ هي الحاضنةَ الوحيدةَ لكُلِّ أبنائِها، على مُختلِفِ أطيافِهم وانتماءاتِهم.

وماذا عن أحزمةِ البُؤسِ في ضواحي بيروت؟

نعم، يجبُ تدميرُ مناطقِ أحزمةِ البؤسِ في كلِّ

المناطقِ سيَّما في ضواحي بيروت، وإعادةُ إعمارِها بطرقٍ عصريَّةٍ وحضاريَّةٍ، للحؤُولِ دون قيامِ مَافياتِ المخدِّراتِ والسّرقة وتجارةِ السّلاح باستغلالِ عُنصرِ الشَّبابِ.

ويجبُ إدخالُ الرّجالِ إلى معاهدَ وجامعاتٍ وصرفُ رواتبَ لهم للحَدِّ من انتشارِ وباءِ الأُمّيَّةِ على غرارِ ما يحدثُ في دولِ الغربِ وأُوروبَّا.

ويجبُ العملُ لدى الدُّولِ الأوروبيَّةِ والغربيَّةِ من أجلِ ترحيلِ الفلسطينيِّينَ إلى الخارجِ وإغلاقِ مِلَفِّ المخيَّماتِ إلى الأبد.

ولقد قضَتِ الحربُ في بلادِنا على أعدادٍ كبيرةٍ منَ الرِّجالِ، حتّى زادت أعدادُ النِّسَاءِ أضعَافَ أضعَافِ أعدادِ الرِّجالِ، ما أدّى إلى تزايدِ أعدادِ الفَتَيَاتِ غيرِ المتزوِّجاتِ، بشكلٍ مُخيفٍ وغيرِ مسبُوقٍ، وهجرةِ الشَّبابِ، وتجويعِ وإفقارِ مئاتِ آلافِ العائلاتِ، عَدا عن تزايدِ أعدادِ الجرائمِ المختلِفةِ من قتلٍ واغتِصَابٍ وسرقةٍ وو...

فالحربُ خاسرةٌ بكلِّ المقاييسِ الإنسانيّةِ، ولذلكَ أقولُ لكم: دَعُوا فلسطينَ، فحُجّةُ فلسطينَ هذِهِ جلبَتِ الكوارثَ الجَمَّةَ على لبنانَ والمِنْطقةِ، فلقد دُمِّرَ لبنانُ عشرَاتِ المَرّاتِ، وسُرِقَتْ خزينتُهُ مئاتِ المَرّات، وقتَلَ الاخُ أخاهُ تحتَ شعارِ تحريرِ فلسطين، وها هيَ اليومَ سوريا واليمنُ والعراقُ الّتي تعادلُ بمِسَاحَاتِها أضعافَ أضعافِ مِساحةِ فلسطين قد دُمِّرت باسمِ فلسطين، و«الحَبْلُ على الجرّار»، فهل تستحِقُّ بُقعةُ أرضٍ صغيرةٍ بمِساحتِها كلَّ هذا التَّدميرِ والخرابِ والقتلِ والتّهجيرِ والتّنكيْلِ بالأبرياءِ؟؟؟!!!

وإلَّا سيبقَى اللبنانيُّ يعيشُ وَهْمَ الدِّفاعِ عن لبنانَ وفلسطين.

هل يمكنُكَ أن تُقارنَ بين أزمةِ لبنان الاقتصاديَّةِ وبين الأزمَةِ الاقتصاديَّةِ الّتي ضربَتِ اليونانَ في نيسَانَ مِنَ العامِ ألفَينِ وعَشَرَةٍ والّتي أدّت إلى انهيَارِ الاقتصادِ اليُونانيِّ بشكلٍ مُخيفٍ وتُوضِّحَ لنَا السِّيَاساتِ الّتي اعتمدَها القيِّمونَ على شُؤونِ البلادِ في اليونان، والوسائلَ الّتي استخدموها في معالجةِ أزمةٍ اعتُبرت من أخطرِ الأزمَاتِ الّتي مَرَّت بها البلادُ، لَعَلَّنا نستفيدُ من تجارِبِهم، رَغمَ أنّني غيرُ مُتفائلٍ، إلى حَدٍّ بعيدٍ، فتأريخُ سياسيِّينا لا يُطمئنُ، و«المؤمنُ لا يُلدَغُ من جُحرٍ مَرَّتين»؟؟؟ نعم، لبنانُ على شَفيرِ الهاويَة، واليونانُ أُنمُوذَجًا...

إنّ شبَحَ الأزمةِ الاقتصاديّةِ والماليَّةِ القاسيَةِ الّتي ضربتِ اليونانَ في نيسانَ عامَ ٢٠١٠ والّتي أدّت إلى انهيار الاقتصادِ اليونانيّ بشكلٍ مُخيفٍ لا يزالُ يُشكّلُ هاجِسًا لدى اللبنانيّينَ ويُثيرُ مخاوفَهم، في ظِلّ تلكّؤ غالبيّةِ السّياسيّينَ اللبنانيّينَ وتقاعُسِهم عن البحثِ وإيجادِ حلولٍ مناسبةٍ تُنقذُ اللبنانيّينَ من أزماتِهم، كما فعلت اليونانُ إبّانَ أزمتِها الاقتصاديّةِ الكبرى، فنجَحَت رغم حجمِ دينِها العام، الّذي وصَلَ آنذاك إلى حُدودِ ثلاثِ مئةٍ وثلاثةَ عَشَرَ مليارِ أُورو في العام ٢٠١٥، في مقابلِ حوالى ثمانينَ مليارَ دولار ديونِ لبنانَ الخارجيّةِ آنذاك، وكأنّ الأمرَ لا يعنيهم.

نجحتِ اليونانُ خلالَ سنواتٍ قليلةٍ في الخروجِ من أزماتِها الخانقةِ، بسَببِ اتّباعِها سياسةً رشيدةً وحكيمةً في إدارةِ أزماتِها الاقتصاديّةِ والماليَّة، غلبَ عليها طابعُ التّقشّفِ في كيفيّةِ التّعاطي معَ الملفّاتِ الاقتصاديّةِ والاداريّة، إضافةً إلى سِلسِلةِ إصلاحاتٍ في الاداراتِ والمؤسَّسَاتِ العامّة، على رأسِها محاربةُ الفسَادِ وضربُه بيَدٍ من حديد، الأمرُ الّذي أعادَ الحياةَ إلى الدّولةِ ومؤسّساتِها وعزّزَ ثقةَ الاتحادِ الأُوروبيّ وصندوقِ النّقدِ الدَّوليّ في الحكومةِ اليونانيّة، ليَحْظوا بدعمٍ ماليٍّ إضافيٍّ من دولِ الاتّحادِ نفسِهِ مقابلَ فوائدَ مخفّضةٍ عجّلَت في خروجِ اليونانِ من أزماتِهِ.

وعلى عكسِ ذلكَ لم تستجبِ الحكوماتُ اللبنانيّةُ المُتعاقِبةُ لتحذيراتِ البنك الدَّوليّ المتكرِّرة، الّذي كان قدَّرَ في العام ٢٠٠٧ أنّ لبنانَ سيُواجِهُ في السّنواتِ القريبةِ المقبلةِ (stop scenario) أي أنّ الدّولةَ اللبنانيّةَ ستبلُغُ حدَّ العجزِ الكاملِ عن تأمينِ مصادرِ تمويلِها.

«فإلى أين»؟؟؟!!!

لقد وضعتِ الحربُ الأهليّةُ في لبنانَ أوزَارَها منذ أكثرَ من ثلاثةِ عقودٍ من الزّمن ولبنانُ ما زالَ حتّى اليوم يتخبَّطُ في أزمَاتِهِ الماليّةِ والاقتصاديّةِ والسّيَاسيَّةِ والأمنيَّةِ وو... حتى فقَد ثقةَ العالمِ به.

نجحتِ اليونانُ في الامتحانِ الأُوروبيّ ورسَبَ لبنانُ وسَقَطَ في هاويَةِ الفسَادِ والهدرِ والمحاصَصَة وو... فلا باريس ١ ولا باريس ٢ ولا باريس ٣ ولا «سيدر» أفلحت في إنجاحِ لبنانَ وإعادةِ ثِقَةِ العالمِ به.

شيعي تحت سيطرة الحياة اليومية

محمد علي الأمين

قالها لي وهو يتلفت خائفًا:

لا أريد لأحدٍ أن يراني وأنا معك.

ثم همس:

أنتم الأحرار، ونحن السجناء.

وأكمل طريقه... إلى سجنه.

هذه حادثة تكشف واقعًا قائمًا في جنوب لبنان، حيث يُفرض الخوف كأداة ضبط، ويُعاقَب الاختلاف خارج سلطة السلاح. الالتفاتات والخفوت في الصوت ليسا خوفًا فرديًّا بل نتيجة هيمنة تُراقب الناس في علاقاتهم وكلامهم، وخياراتهم.

قوله «نحن السجناء» توصيف دقيق لمواطنة منقوصة، يُمنع فيها التعبير الحر، ويحوّل فيها المجتمع إلى مساحة صمت. هنا لا تُسجَن الأجساد فقط، بل تُسجن الكلمة، ويُجرم اللقاء، ويُصنّف الناس بحسب الولاء.

وعودته إلى سجنه ليست مجازًا أدبيًّا، بل واقعًا يعيشه مَن يُحاصر بين غياب الدولة وسطوة سلطة الأمر الواقع، حيث تُستبدل الحقوق بالخوف والمواطنة بالطاعة.

النّاشطية وحدود النقد في الحيّز العام بعد السابع من أوكتوبر

نور حطيط

شـهِدَ الحيّـز العـام، منـذ السـابع مـن أوكتوبـر ٢٠٢٣، موجـةً واسـعة مـن المظاهـرات الحاشـدة فـي مختلـف أنحـاء العالـم دعمًـا للقضيـة الفلسـطينية، علـى خلفيـة مـا وُصـف بارتـكاب إسـرائيل إبـادة جماعيـة متواصلـة منـذ سـنوات فـي قطـاع غـزة. ولـم يكـن الحيّـز العـام اللبنانـي بمنـأى عـن هـذه التعبئـة، بـل سجّل، ولا سـيما فـي العاصمـة بيـروت، حضـورًا لافتًـا وفاعـلًا، ارتبـط علـى نحـو مباشـر بتداعيـات الحـرب التـي شـنّتها إسـرائيل علـى الجنـوب اللبنانـي وعلـى لبنـان عمومًـا، عقـب انخـراط «حـزب اللـه» فـي مـا عُـرف بـ«حـرب الإسـناد».

فـي هـذا السـياق، كان عـدد مـن الناشـطين والناشـطات المنتميـن إلـى اليسـار اللبنانـي، إلـى جانـب مجموعـات كويريـة ومثقفيـن ومثقفـات، يدأبـون على بـثّ الدعوات إلـى الانضمـام لبعـض التظاهـرات التـي أعلنـت تأييدهـا الصريـح لـ«المقاومـة الإسـلامية»، المتمثّلـة بـ«حـزب اللـه» فـي لبنـان و«حمـاس» فـي قطـاع غـزة. وقـد بـرز، علـى نحـو لافـت، بـروز شـعارات وهتافـات تتقاطـع مـع الخطـاب الـذي تبنّتـه هاتـان الحركتـان المسـلّحتان علـى مـدى سـنوات فـي مواجهتهمـا للعـدو الإسـرائيلي، مـن قبيـل: «نحـن رجالـك محمـد الضيـف»، و«خيبـر خيبـر يـا يهـود، جيـش محمـد سـوف يعـود»، إضافـة إلـى هتافـات موجّهـة إلـى الأميـن العـام الأسـبق لـ«حـزب اللـه» تحثّـه علـى توسـيع نطـاق المواجهـة لتشـمل مناطـق أوسـع داخـل إسـرائيل.

وتجلّـى هـذا التفاعـل أيضًـا فـي تـداول صـوَر مقتـل حسـن نصراللـه علـى منصّـات التواصـل الاجتماعـي مرفقـة بعبـارات مـن قبيـل «المـوت لأميـركا»، وفـي انتشـار تدوينـات عبّـر مـن خلالهـا بعـض اليسـاريين والكويرييـن عـن حزنهـم ومشـاركتهم فـي مراسـم التشـييع. فـي المقابـل، بـرز صمـت شـبه تـام إزاء مـا يجـري مؤخـرًا علـى السـاحة الإيرانيـة، ولا سـيما بعـد مقتـل آلاف المتظاهريـن المطالبيـن بإسـقاط نظـام المرشـد علـي خامنئـي، إذ جـرى توصيـف تلـك المطالـب علـى أنهـا «باطلـة» بحجّـة تقاطعهـا مـع المصالـح الأميركيـة والإسـرائيلية. كمـا اسـتُحضر، فـي هـذا السـياق، الصمـت السـابق حيـال الأحـداث فـي سـوريا وسـقوط نظـام بشـار الأسـد.

هـذا التقاطـع الـذي أنتجتـه الحـرب بـدا بالـغ الدلالـة، ولا سـيما أنَّ «حـزب اللـه»، الـذي سـيكون محـور هـذه المقالـة، كان، ولا يـزال، معاديًـا بشـكل علَنـي لأيديولوجيـات هـؤلاء الناشـطين، إلـى حـدّ صـدور فتاوى تُبيـح قتلهـم فـي بعـض السـياقات، كمـا أن خطـاب أمينـه العـام الأسـبق، حسـن نصرالله، قبـل السـابع مـن أوكتوبـر، كان واضحًـا فـي عدائـه للنشـاط الكويـري فـي بيـروت وخارجهـا.

ولا يهـدف هـذا الطـرح إلـى مجادلـة الحـق فـي التظاهـر ضـد مـا قامـت بـه إسـرائيل فـي كل مـن لبنـان وغـزة، ولا إلـى نفـي مشـروعية المطالبـة بإعـادة أسـرى الحـرب من السـجون الإسـرائيلية، لكنـه يسـعى، علـى نحـو أساسـي، إلـى قـراءة طبيعـة النشـاطات التـي شـهدها الحيّـز العـام اللبنانـي بعـد السـابع مـن أكتوبـر، واستكشـاف انعكاسـاتها علـى البيئـة الاجتماعيـة والسياسـية، ولا سـيما فـي السـياق الشـيعي، ومـا تثيـره مـن أسـئلة حـول حـدود الالتقـاء الأيديولوجـي والتناقضـات الكامنـة فـي هـذا المشـهد المركّـب.

«السعيدية» في الحيّز العام اللبناني

فـي عـام ١٩٧٨، صـدر فـي الولايـات المتحـدة الأميركيـة كتـاب «الاستشـراق» للدكتـور إدوارد سـعيد، الـذي يجادل فيـه بـأنّ «الشـرق» ليـس واقعًـا محايـدًا وإنمـا سـاهمت المؤسسـات الأكاديميـة والأدبيـة والسياسـية الأوروبيـة علـى مـرّ السـنوات بإنتاجـه. وبنـاءً علـى أعمـال ميشـيل فوكـو، يقـرأ إدوارد النصـوص الاستشـراقية المُنتقـاة باعتبارهـا منظومـة معرفيـة متكاملـة تُنتـج تمثيـلًا للآخـر يخـدم علاقـات الهيمنـة ويُعيـد فهـم الواقـع والمخيالين الثقافـي والسياسـي فـي الشـرق مـن منظـور وعـي غربيّ مهيمـن.

وقـد تعـرَّض الكتـاب إلـى انتقـادات عديـدة تتعلّـق بمَيل سـعيد إلـى تعميـم صـورة «الغـرب» باعتباره كتلـة واحدة متجانسـة، متجاهـلًا التعـدّد الداخلـي والتناقضـات بيـن الباحثيـن الأوروبييـن ومـدارس الفكـر المختلفـة، وكذلـك الأدوار المتباينـة التـي اضطلـع بهـا بعـض المستشـرقين. وفـي هـذا السـياق، يُشـير صـادق جـلال العظـم، فـي كتابـه «ذهنيـة التحريـم: سـلمان رشـدي وحقيقـة الأدب»، إلـى أنّ سـعيد أبـدى نقـدًا شـديدًا للمحـاولات النظريـة التـي قدّمهـا كارل ماركـس لفهـم المجتمعـات الشـرقية والآسـيوية عمومًـا، فـي مقابـل تعاطـفٍ واضـح مـع لويـس ماسـينيون ومدرسـته فـي الاستشـراق التـي ركّـزت علـى التأويـلات الروحيـة والصوفيـة للإسـلام ومجتمعـه. وقـد دفـع ذلـك العظـم إلـى التسـاؤل عـن النتائـج المنطقيـة التـي خلُـص إليهـا سـعيد فـي كتابـه فـي ظـلّ هـذه التناقضـات، وعـن الجـذور الفكريـة للاستشـراق وحـدود مقاربتـه لظواهـره المختلفـة.

مـا يهمّنـا فـي هـذا العـرض هـو تفكيـك مفهـوم الثنائيـة الـذي أثـاره إدوارد سـعيد فـي كتابـه، وتتبُّـع أثـره فـي الشـعارات التـي بـرزت خـلال المحطـات المفصليـة فـي التاريـخ العربـي، مـن حـرب النكسـة عـام ١٩٦٧ ومـا أعقبهـا مـن بيانـات وخطابـات تمـدّدت فـي الحيّـز العـام اللبنانـي، وصـولًا إلـى تكـرار هـذا النمـط مـن الخطـاب بعـد السـابع مـن أوكتوبـر، حيـث بـرز إرجـاع الإخفاقـات العربيـة إلـى «المسـتعمِر» الغربـي والأميركـي، الجهـة المركزيـة فـي مسـار الهزائـم المتراكمـة.

غيـر أنّ هـذه الثنائيـة لا يمكـن ردّهـا حصريًّـا إلـى أطروحـة سـعيد فـي الاستشـراق، إذْ تمتـدّ جذورهـا إلـى القـرن السـابع عشـر مـع الفيلسـوف الفرنسـي رينيـه ديـكارت، الـذي أسّـس للثنائيـة الشـهيرة بيـن العقـل (res cogitans) والجسـد (res extensa)، وهـي ثنائيـة تحوّلـت لاحقًـا إلـى أحـد الأعمـدة البُنيويـة للمعرفـة الحديثـة نفسـها. وفـي هـذا السـياق، تشـيرج. آن تيكنـر (J. Ann Tickner) فـي إحـدى محاضراتهـا إلـى أنّ هـذه التقسـيمات الديكارتيـة لا تـزال فاعلـة بقـوة، علـى الرغم مـن الانتقـادات الواسـعة التـي وجّهتهـا إليهـا تيـارات عديـدة فـي الدراسـات الثقافيـة والعلاقـات الدوليـة، والتـي تـرى فيهـا ثنائيـات مانويـة مبسّـطة، تنتـجُ أنمـاط الإقصـاء والتفكيـر الاختزالـي فـي فهـم العالـم والسياسـة.

أغرقـت الناشـطية، المتمثّلـة ببعض المثقفيـن والمثقفات اليسـاريين والنسـويات والكويريـات والكويرييـن، المجال

العـام اللبنانـي بهـذه الثنائيـة، حتـى غـدَت عنصـرًا لا يمكـن غـضّ الطـرف عنـه فـي الشـعارات المتداوَلـة، والتـي حملـت فـي عمقهـا تصـوّراتٍ تسـتبطن اسـتحالة حـلّ الصـراع اللبنانـي - الإسـرائيلي، إلـى جانـب تنصّلٍ شـبه كامـل مـن المسـؤولية التـي يتحمّلهـا «حـزب اللـه» فـي قـراره الدخـول فـي «حـرب الإسـناد» مـن دون موافقـة الدولـة اللبنانيـة الهشّـة أصـلًا، وفـي تجـاوزٍ صريـح لسـلطتها وموقعهـا السـيادي. وقـد انعكسـت هـذه الحـرب، علـى نحـو خـاص، علـى المجتمـع الشـيعي، الـذي لا يـزال يعيـش حالـة مـن الخـوف والقلق تحـت وطـأة القصـف الإسـرائيلي اليومـي والمتواصـل واسـتهداف الشـباب المنتميـن إلـى «حـزب اللـه»، فـي سـياق مواجهـة غيـر متكافئـة تتّسـم بتفـوّق تكنولوجـي إسـرائيلي فـي وسـائل الرصـد والاسـتهداف.

واليـوم نشـهد صمتًـا واضحًـا مـن قِبـل ناشـطين يرفعـون خطـاب مناهضـة الإمبرياليـة إزاء مـا يجـري فـي إيـران، انطلاقًـا مـن تموضعهـم ضمـن هـذه الثنائيـة التـي تختـزل المشـهد فـي خيارين متقابلين: إمّـا الانحيـاز إلـى النظـام الإيرانـي الـذي يقـدّم نفسـه داعمًـا لتحريـر فلسـطين، أو تأييـد المعارضـة الإيرانيـة وبالتالـي العمالـة للنظاميـن الإسـرائيلي والأميركـي.

الديكولونيالية في مرآة الثنائية

لوحِـظ فـي سـياق بعـض التحـركات العامـة حضـور ناشـطين كويرييـن ونسَـويات يرفعـون أعـلام «حـزب اللـه»، أو يعلنـون تأييدهـم لمختلـف أشـكال الإسـلام السياسـي المناهـض للإمبرياليـة وإسـرائيل، تحـت شـعار «نـزع الاسـتعمار». ويبـدو أن هـذا الاسـتخدام لمفهـوم الديكولونياليـة، قـد يُفضـي، علـى نحـوٍ مفـارق، إلـى إعـادة إنتـاج منطـق السـلطة ذاتـه، عبـر إسـناد موقعٍ مركـزيّ لتيـارات أو حـركات تُقـدِّم نفسـها «مقاومـة للإمبرياليـة». وبمجـرد وضـع هـذه الحـركات فـي هـذا الموقـع، تصبـح مُحصَّنـة مـن النقـد، بحيـث تُقـرأ أي مسـاءلة لهـا علـى أنهـا اصطفـاف مـع العـدو الخارجـي.

وفـي هـذا الإطـار، جـرى اختـزال أحـداث السـابع مـن أوكتوبـر فـي ثنائيـة مبسّـطة: مسـتعمِر فـي مقابـل مسـتعمَر، الأمـر الـذي أسـهم فـي تهميـش النقـاش حـول المسـؤوليات المحليـة، ولا سـيما تلـك التـي يتحمّلهـا «حـزب اللـه». وقـد بـرز علـى نحـو لافـت فـي خطابـه الأخيـر أيضًـا، إلقائـه اللـوم علـى الدولـة اللبنانيـة لعـدم تمكّنهـا مـن وقـف العـدوان وإنهـاء الوجـود الإسـرائيلي فـي الأراضـي التـي احتُلّـت، وكأنهـا هـي المسـؤولة الأولـى عـن نتائـج هـذا الخيـار وتداعياتـه.

فـي ورقـة بحثيـة لافتـة بعنـوان: الديكولونياليـة ليسـت اسـتعارة (Decolonization is not a Metaphor)، تحذّر كل مـن إيـف تاك وك. واين يانـغ Eve Tuck, K. Wayne Yang)) مـن اختـزال «نـزع الاسـتعمار» إلـى مجـرد اسـتعارة أخلاقيـة تُسـتخدم لتخفيـف عـبء المسـاءلة السياسـية، بـدل أن يكـون مشـروعًا ماديًّـا يعالـج بُنـى السـلطة ذاتهـا. وعلـى الرغـم مـن أنَّ الكاتبتيـن تشـتغلان ضمـن سـياق مختلـف، فـإن اسـتدعاء طروحاتهمـا فـي هـذا الإطـار يسـمح بالقـول إنَّ الخطـاب الديكولونيالـي اسـتُثمرَ فـي بعـض السـياقات لتحصيـن المسـؤولين مثـل «حـزب اللـه» مـن النقـد بحجّـة الاصطفـاف ضـد الاسـتعمار الخارجـي.

هـذا التماهـي مـع «حـزب اللـه» الـذي يُقـدَّم كأنـه «الضحيـة القصـوى» (Ultimate Victimhood) يمنحـه موقعًـا أخلاقيًّـا مُحصَّنًـا مـن النقـد فـي الحيّـز العـام، بحيـث تُعلَّـق مسـاءلته السياسـية والأخلاقيـة باسـم الواقـع المفـروض. ويـؤدّي هـذا التموضـع إلـى حجـب التناقضـات الداخليـة فـي خطابـه وممارسـاته، ولا سـيما السياسـات السـابقة تجـاه هـؤلاء الناشـطين أنفسـهم. وإلـى إعـادة ترتيـب سـلّم الأولويـات النضاليـة علـى نحـوٍ تُقصـى فيـه قضايـا الحقـوق الجندريـة والحريـات الفرديـة لصالـح سـردية صـراع كلـيّ تُختـزل فيهـا جميـع أشـكال العنـف والهيمنـة فـي مواجهـة خارجيـة واحـدة.

عمومًـا، تشـهد بعـض الصراعـات المعاصـرة مـا يمكـن توصيفه بمنطـق «تراتبية النضـالات» (Hierarchization of Struggles)، حيـثُ تميـل بعـض الحـركات إلـى ترتيـب القضايـا ضمـن سـلّم أولويـات أخلاقـي خـاص بهـا، فتُقـدَّم معركـة بعينهـا الأصـل، فيمـا تُؤجَّـل قضايـا أخـرى (كالعنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعـي فـي سـياقات الحـرب، والحقـوق الجندريـة والجنسـية، والحريـات الفرديـة) إلـى مـا بعـد «التحـرّر». وفـي هـذا الإطـار، يغـدو دعـم «حـزب اللـه» مبـرَّرًا لـدى بعـض الناشـطين، حتـى حيـن يتبنّـى سياسـات ومواقـف تتعـارض جذريًّـا مـع المطالـب التـي ترفعهـا تلـك الحـركات نفسـها.

ويمكـن الإشـارة هنـا إلـى مواقـف للمفكـرة النسَـوية جوديـث بتلـر، التـي وصفـت «حمـاس» مقاومة مسـلّحة، خططـت للحـرب ردًّا علـى عنـف الدولـة الإسـرائيلية. غير أنّ هـذا التأطيـر، يتـرك فـي الهامـش أسـئلة جوهريـة تتعلّـق بممارسـات هـذه الحـركات داخـل المجتمـع الـذي تحكمـه، ولا سـيما أوضـاع النسـاء فـي قطـاع غـزة خـلال فتـرة سـيطرتها مثـلًا، وموقفهـا مـن الحريـات الفرديـة وقضايـا الميـول والهويـة الجنسـية، وغيرهـا مـن القضايـا.

مَـن يتحـدث باسـم المجتمـع الشـيعي فـي زمـن الحـرب؟

لـم تُسـائلْ الناشـطية المؤيّـدة لـ«حـزب اللـه» علـى نحـوٍ جـدي أوضـاع الفئـات المهمَّشـة والأكثـر اسـتضعافًا داخـل البيئـة الشـيعية، ولا سـيما فـي أعقـاب امتـداد تأثيـر «الثـورة الإيرانيـة» إليهـا، ولا انعكاسـات هـذا الامتـداد علـى المجتمـع اللبنانـي عمومًـا والشـيعي علـى وجـه الخصـوص. وغالبًـا مـا يُسـتدعى فـي الخطـاب الثقافـي والسياسـي ادعـاءٌ مفـاده أن «الشـيعة يريـدون ذلـك»، تعبيـرًا عـن إرادة ديمقراطيـة ينبغـي احترامهـا.

تكمـن المعضلـة فـي هـذا الطـرح تحديـدًا فـي كونـه يتعامـل مـع «حـزب اللـه» كأنـه معطًـى طبيعيٌّ، متناسـيًا أنـه نتـاج مسـارات تاريخيـة واجتماعيـة واقتصاديـة وجيوسياسـية معقّـدة. وبهـذا المعنـى، يُنـزَع عـن «حزب اللـه» تاريخـه وشـروط تشـكّله وشـبكات القـوة التـي أسـهمت فـي إنتاجـه، فضـلًا عـن دوره الممتـد لأكثـر مـن ثلاثـة عقـود فـي تعبئـة البيئـة الشـيعية وبسـط أيديولوجيتـه داخلهـا. ويُختـزل هـذا المسـار المعقّـد مباشـرة فـي عبـارة «إرادة شـعبية»، وخيـارًا حـرًّا يجـب احترامـه علـى هـذا الأسـاس وعـدم توجيـه أي نقـدٍ لـهُ. الإشـكالية هنـا فـي مفهومَـي «الحريـة» و«الديمقراطيـة» نفسـيهما. فقـد نبّـه عـدد مـن الفلاسـفة المحدِثيـن، مثـل بورديـو وفوكـو، إلـى أنّ الاختيـارات لا تنبثـق مـن فـراغ، وإنمـا تتشـكّل داخـل شـبكات معقّـدة مـن اللغـة والاقتصـاد وعلاقـات السـلطة المرئيـة والخفيّـة، فضـلًا عـن الذاكـرة الجمَعيـة. ومـا يُقـدَّم اختيـارًا حـرًّا جمَعيًّـا قـد يتبـدّى، كمـا فـي الحالـة الشـيعية، حصيلـة لمسـار تاريخـي طويـل ومركّـب، مشـبع بالأيديولوجيـات والمعتقـدات الدينيـة.

وعليـه، يصبـح السـؤال المركـزي: فـي إطـار أيّ شـروط تاريخيـة واجتماعيـة وسياسـية تبلـور خيـار جـزء واسـع مـن الشـيعة فـي تأييـد مـا سُـمّي بحـرب الإسـناد؟

هـل معارضـة «حـزب اللـه» تقـع فـي إطـار الثنائيـات أيضًـا؟

فـي مقالـة لافتـة نُشـرت مؤخـرًا، يعمـد أحـد المثقفيـن المعروفيـن فـي الأوسـاط السـورية، إلـى إدراج المعارضيـن لحُكـم الشـرع (الجولانـي سـابقًا) والناقديـن لـه ضمـن الخانـة نفسـها التـي يضـع فيهـا المؤيّديـن، مـن خـلال تقسـيم ثلاثـي يقـوم علـى فئـات «المطبّليـن»، و«المكيوديـن» (أي الذيـن يهاجمـون بغضـب)، و«الحائريـن/ات». وتكمـن الإشـكالية الأساسـية فـي هـذا الطـرح فـي مسـاواته بيـن معارضـة السـلطة القائمـة وتأييدهـا، وكأن الطرفيـن يتشـاركان الدرجـة نفسـها مـن المبالغـة والانفعـال والتحيّـز، ثـم يدعـو إلـى تجاوزهمـا معًـا.

ويُجسّـد هـذا المنظـور مـا يُعـرف بـ«التماثـل الـكاذب» (False Equivalence)، أي محاولـة الظهـور بمظهـر التـوازن الأخلاقـي عبـر وضـع أطـراف غيـر متكافئـة علـى مسـتوى واحـد، وتقديـم ذلـك علـى أنـه خـروج مـن منطـق الثنائيـات. غيـر أن هـذا «التـوازن» الظاهـري ينتهـي إلـى إفـراغ الصـراع مـن معنـاه السياسـي، مـن خـلال مسـاواة غيـر عادلـة بيـن سـلطة تمتلـك أدوات الهيمنـة والإكـراه، ومعارضـة تسـعى إلـى مسـاءلتها.

فـي سـياق متصـل، راجـت تسـميات مـن قبيـل «ممانـع» و«أنتـي ممانـع» بعـد السـابع مـن أوكتوبـر، خصوصًـا فـي الحيّـز العـام اللبنانـي، وانتقـد بعـض المثقفيـن هـذا التقسـيم ودعـوا إلـى تجـاوزه أيضًـا. غيـر أن هـذا النقـد لـم يميّـز بيـن ثنائيـة اختزاليـة ومانويـة تُحـوّل الصـراع إلـى سـردية أخلاقيـة مغلقـة، وثنائيـة ضروريـة تُبـرز الفـوارق بيـن «حـزب اللـه» الـذي يملـك السـلاح والقـوة والقـرار، وبيـن المعارضيـن لـهُ.

أخيـرًا، لسـنا هنـا بصـدد رسـم آفـاق التغييـر الممكـن الـذي يمكـن أن ينخـرط بـه المثقفـون والنسَـويات، ومَـن يعرّفـون أنفسـهم «ناشـطين» فـي ظـلّ واقعيـة سياسـية ودوليـة يتقـدّم فيهـا منطـق القـوة والهيمنـة.

مـا سـعى هـذا المقـال إلـى تحقيقـه هـو قـراءة انجذاب هـذه الفئـات إلـى الوعـد الأنطولوجـي والسياسـي الـذي تداولـه «حـزب الله» في سـياق حربـه مع إسـرائيل وتتبّع تـداول المفاهيـم مثـل «نـزع الاسـتعمار» و«الثنائيـة»، وغيرهـا فـي الحيّـز العـام اللبنانـي، والتـي اسـتخدمت فـي الكثيـر مـن الأحيـان لإغـلاق بـاب التسـاؤلات ولرسـم حـدود الـكلام المشـروع، ومَـن يُدفـع إلـى موقـع الإدانـة أو الاتهـام بالعمالـة حتّـى حيـن يصـدر الاعتـراض مـن داخـل البيئـة الشـيعية نفسـها ومـن معارضيـن لحـرب الإسـناد التـي خاضهـا «حـزب اللـه».

٨ أوكتوبر.. سرديات التبرير وصياغة شرعية الحرب خارج ميزان الكلفة والمقاصد

بهاء الحسيني العاملي

في المجتمع الذي تحلّ عليه الكارثة وتتوالى فيه الأزمات، وتُلبَس القرارات المصيرية فيه لباس الفضيلة، لا يبقى الصراع سياسيًّا أو عسكريًّا فحسب، بل يتحول إلى صراع فكْر، ويصبح من الضروري إخضاع الخطاب والسردية لا الفعل وحده، لمساءلة عقلانية وأخلاقية وفقهية. مساءلة في ظلال المصلحة العامة وحق المجتمع في العيش بأمان وسلام وكرامة.

إن المراقب لسلوك «حزب الله» على الصعيد الداخلي وعلى صعيد حروبه العسكرية، سواء تلك التي خاضها في سوريا أو غيرها، أو الحرب الأخيرة التي أطلقها إسنادًا لغزة، يجد أنه يبني سردياتها على أساس مصلحي ضيق، ومنهج تبريري أمام الآخرين، ومنهم البيئة الشيعية التي دفعت أثمانًا باهظةً نتيجة ذلك. لذلك نجد أن ما يطرحه من عناوين في نطاق ما، يناقضها في آخر. ويسلك في التخريج لهذا التناقض أداة التشخيص الذاتي المناسب التي يعطي لنفسه الحق الحصري فيه. وهذا أمر طبيعي عنده، ولم ينطلق فيه حصرًا من عامل القوة الذي كان يملكه، بل من عنوان آخر آيديولوجي يتبناه ويعتقد به، وهو «الولاية». فالحزب يعتبر أن له الولاية في كل شيء يراه مناسبًا، ولاية على البلاد والعباد.

يُعتبَر يوم ٨ أوكتوبر ٢٠٢٣ يوما تاريخيًّا لا يُنسى من ذاكرة اللبنانيين عمومًا والطائفة الشيعية خصوصًا وشيعة الجنوب بأخصّ الأخص، كونهم تحمّلوا فاتورة الكلفة الأكبر من هذا التهوّر الذي حصل عبر فتح جبهة الجنوب بعد مرور يوم واحد من عملية «طوفان الأقصى» التي بدأتها «حركة حماس» في غزة ومحيطها.

بالنسبة إلى الجنوبيين، لا يمكن تجاوز آثار ما حصل قبل سنوات طويلة قادمة. فالحرب لم تتوقف بعد ، حتى اليوم، بل هي مستمرة وآخذة شكلًا جديدًا متوافقًا ومنسجمًا مع نتائج الحرب المفتوحة التي أطلق الحزب عليها اسم حرب «أُولي البأس»، وانتهت في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ من خلال اتفاق استسلامي، ما زال الحزب يحاول التنكّر له في خطاباته وسلوكياته. وخسائر ما بدأه الحزب مستمرة يوميًّا بنزيف مستمر بشريًّا وماديًّا، جغرافيًّا وديموغرافيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا...

بسبب الكلفة الكبيرة التي وقعت، وبدل مصارحة الشعب اللبناني عامة، والشيعي خاصة، وإضافة لعناوين الواجب الديني والإنساني، عمد الحزب وفي مناسبات عديدة لتعميم فكرة «الواجب الأخلاقي» على الطريقة الكانطية، نسبة للفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، في أبعاد محددة مجتزأة منها لتبرير ما أقدم عليه. في هذه السردية، عمد ولا يزال إلى تسويق تدخله الكارثيّ النتائج في هذه الحرب، والذي لا يمكن فصله عن مسار المحور الإيراني المنتمي إليه، على أنه عمل أخلاقي افتقده غيره، وقائم على دعم المستضعَفين ومساندتهم في العدوان الإسرائيلي عليهم وحماية حقوقهم وتحقيق أهدافها. وكأنه بذلك يَروم تجاوز كل خطابات السنين الماضية السياسية والعسكرية عن وحدة الساحات والمعركة الكبرى المنتظرة ودخول الجليل والصلاة في القدس وغيرها.

إن تقمّص الحزب لسردية الأخلاق الكانطية، كحصان ركبه هربًا من النتائج، لا يتناسب مع هوية الحزب الدينية والأصول - فقهية. فالسلوك العملي للواجب الأخلاقي الذي يعتمد النيّة الحسَنة بعيدًا من النتائج المترتبة على الفعل، وتقييم الفعل على هذا الأساس، يصطدم بعنوان أصولي - فقهي قائم على التزاحم في المصالح وكيفية ممارسته، والذي يميل بشكل ما إلى النظرية النفعية في الأخلاق التي تُقَيّم الأفعال بناء للنتائج.

إن قاعدة التزاحم هي قاعدة أصولية تتناول تعارُض واجبَين شرعيّين في مورد واحد لا يمكن الجمع بينهما. وقد تنوّعت التعريفات لها بين المتخصصين، ولكنها كلها دارت في مقام التنافي بين حكمَين لعدم القدرة على الجمع بينهما. وقد عرّفها الراحل محمد باقر الصدر بأنها «التنافي بين الحكمَين بسبب عدم قدرة المكلّف على الجمع بينهما».

ورغم تضادها أو تناقضها مع نظريته الأخلاقية التي تبنّاها بخصوص فتح جبهة لبنان في ٨ أوكتوبر، استخدم «حزب الله» هذه القاعدة التزاحمية في سياسته الداخلية في لبنان لمصلحته الحزبية، ووظّف لها جمعًا من المعمَّمين تناولوها شرحًا وتبريرًا، وكله على حساب مصالح لبنان والعباد. وعلى هذه القاعدة التزاحمية أقام الحزب تحالفات، وسكت عن الفساد، ودعم أركان المنظومة السياسية، ووقف في وجه مطالب الناس. فطارت الودائع، وانهارت البلاد، وضاعت مصالح العباد، وهاجرت الشباب. وكانت السردية عنده لكل ما حصل تقوم على ترجيح واجب السلام والهدوء الداخلي على حساب واجب بناء الدولة العادلة ومحاربة الفساد وغيره.

لكن هل فعل ذلك في الملف الأقسى، ملف المواجهة مع إسرائيل عندما قرر منفردًا فتح جبهة الجحيم على لبنان يوم ٨ أوكتوبر؟ هل درس تزاحم المصالح بين واجبه الأخلاقي تجاه الشعب الفلسطيني من جهة وواجبه تجاه لبنان وشعبه عامة، ومجتمعه الشيعي اللبناني خاصة، من جهة أخرى؟

ذكر علماء الأصول احتمالات على ترجيح أحد المتزاحمَين على الآخر، أحدها من حيث الملاك والمصلحة فعلًا وتركًا هو «تقديم الأهم على المهم» سواء بخصوص النفع أو دفع الضرر. وهذا التقديم يتناغم مع مقاصد الشريعة المستقاة من القرآن والروايات بخصوص الترجيح. تلك المقاصد التي تتضمن في ما تتضمنه حفظ النفس والمال. فهل كان الحزب يرى موضوع فلسطين أهم نفعًا من موضوع لبنان وشعبه وطائفته؟ وهل كان يرى أن فتح جبهة لبنان في هذه الظروف أقل ضررًا من إبقائها هادئة؟ وهل كان يرى فعله منسجمًا مع مقاصد الشريعة التي تتضمن حفظ النفس والمال؟

اليوم، وبعد وقوع الواقعة التي ليس لوقْعتها كاذبة، لم يعد يعني الشعب اللبناني والمجتمع الشيعي فيه ما كان يدور بخُلد أصحاب القرار في الحزب، وكيف وفّقوا بين هذه التناقضات في سلوكياتهم. ما يعنيهم بالضرورة هو أين هم اليوم وإلى أين سائرون، وهل سيكبح «حزب الله» جماح مصالحه الشخصية لإيقاف المذبحة التي قادَهم إليها. فالمتابع لسلوك الحزب بعد نهاية الحرب يرى بوضوح أن شيئًا لم يتغير في ذهنية هؤلاء وكيفية تعاطيهم مع الأمور، رغم كل ما حصل. وأنهم لا زالوا يغرّدون خارج سرب المصلحة العامة الوطنية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى خارج مصلحة وجود مجتمعهم الشيعي الخاص، وهم مستمرون في تبنّي سردية خطاب عتيق أو مُعاد التدوير.

ختامًا، إن ما حصل في ٨ أوكتوبر لم يكن إلّا خلَلًا في

ميزان الأولويات. ولا يمكن لأي جهة كانت أن تصادرَ حق أي مجتمع في الحياة، ولا أن تقفزَ فوق الكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية الباهظة، بخطابات رنّانة متنوعة تدور حول الولاية والواجب الأخلاقي وغيرهما.

فالعناوين الدينية والأخلاقية التي تُنزَع عن مقاصدها ونتائجها من الطبيعي أن تتحولَ إلى أداة سلطة. واليوم باتت الأولوية لسؤال حقيقي ضروري هو: إلى متى سيبقى المجتمع اللبناني عمومًا، والشيعي خصوصًا، وقودًا لصراعات يدفع فيها ثمن خيارات لم يُستشَر بها، ولم تراعَ فيها مصلحتُه، ولم تُحسَب كلفتُها في أي ميزان واقعي بعيدًا عن تخريجات السرديات الموجّهة؟

من يملك الذاكرة الجنوبية السياسية؟

آلاء نجم

عندما يستعيد كبارُ السنّ في الجنوب اللبناني ذاكرة السبعينات والثمانينات، يستحضرون مرحلةً كان الجنوب فيها أكثر تنوّعًا سياسيًّا واجتماعيًّا وفكريًّا مما يبدو عليه اليوم. لم تكن الهوية الشيعية آنذاك هي العنوان الوحيد للانتماء. كان الانتماء الوطني - بما حمله من تعدّد أحزاب وحركات وخيارات - جزءًا مركزيًّا من المشهد العام. غير أنّ هذا التنوّع، الذي شكّل حيوية الحياة السياسية والفكرية في تلك الحقبة، أُعيد توصيفه لاحقًا ضمن سردية تُلخّصه بعبارة «مرحلة الضياع»، في محاولةٍ لإنتاج زمن سابق أقلّ شرعية، يُمهّد لشرعية زمن لاحق أكثر أحادية.

منذ ذلك التحوّل، خرجت الهيمنة من إطار السيطرة السياسية المباشرة لتتمركز في البنية الاجتماعية وأنماط العيش واللغة اليومية، وتُعيد إنتاج الذاكرة الجمعية الجنوبية ضمن سردية واحدة مُغلقة. إقصاء القوى السياسية والاجتماعية المنافسة شكّل ركنًا تأسيسيًّا في هذا المسار، وأسهم في تفريغ المجال العام من التعدّدية وتحويله إلى حيّزٍ مضبوط المعايير. مع مرور الوقت، أُديرت الساحة الجنوبية عبر توازنٍ ضيّق حصر الحضور السياسي ضمن أطر محدودة، فيما فُرضت رواية واحدة لتحديد الهوية الجمعية وتعريف الماضي، وقدِّمت هذه الرواية كحقيقة نهائية لا تقبل النقاش أو المراجعة.

أما اجتماعيًّا، فقد ترافقت هذه الهيمنة مع تحويل الجنوب إلى هويةٍ تُعرّف نفسها من خلال الموت والشهادة في مواجهة العدو الإسرائيلي، ضمن إطار يُعيد احتواء سرديّات الحياة نفسها وإدارتها بالمنطق عينه. العمل، والزراعة، والتعليم، والفرح، والاختلاف، لا تُقصى بالكامل لكنها تُعاد صياغتها لتخدم المعنى ذاته؛ هنا يحضر السؤال: كيف تُدار الذاكرة حين تُختزل الحياة في معنى واحد، ويُعاد ترتيب الماضي ليخدم حاضرًا سياسيًّا بعينه.

فإلى أيّ حدّ يمكن القول إنّ هذه الهيمنة أعادت تشكيل المواطن الجنوبي، كذاتٍ مُسيّسة تُدرج ضمن مشروعٍ سياسي ذي امتدادات خارجية، بما يطرح أسئلةً جوهرية حول معنى المواطنة والانتماء في الجنوب اللبناني؟

وكيف عملت القوى السياسية الحالية لنشر ذاكرة جنوبية جديدة، مشوهةً بذلك كل ما كان قبلها؟

في الأعوام التي سبقت هيمنة «حزب الله» وتجذّره في الجنوب، كانت الأحزاب السياسية متنوّعة.

أولًا: حقبة الستينات - أوائل السبعينات

الجنوب كفضاء تهميش اجتماعي وبداية التسييس الوطني

قبل اندلاع الحرب الأهلية، كان الجنوب اللبناني يعيش تهميشًا اقتصاديًّا وتنمويًّا واضحًا كما الأطراف كعكار والبقاع، وهو ما وثّقته مبكرًا دراسات مهدي عامل (**مقدّمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني**) في تحليله للبنية الطائفية والاقتصاد السياسي في لبنان. هذا التهميش شكّل أرضية خصبة لتسييس الفئات الشعبية، لا سيما في أوساط الشيعة، ولكن ضمن خطاب وطني طبقي لا طائفي.

في هذه المرحلة، بدأ حضور الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث بالتوسّع في القرى الجنوبية، مستفيدَين من الخطاب الاجتماعي والوطني، ومن ضعف الدولة المركزية. كما لعبت التنظيمات الناصرية دورًا في ربط الجنوب بالقضية الفلسطينية وبفكرة العروبة السياسية.

الأثر على الجنوب:

تحوّل الجنوب من هامش صامت إلى مساحة احتجاج سياسي، حيث بدأ الوعي السياسي يتشكّل حول مفاهيم العدالة الاجتماعية والانتماء الوطني، لا حول الهوية الدينية.

ثانيًا: حقبة السبعينات - ١٩٨٢

تعددية الأحزاب وبروز الجنوب كمختبر سياسي مفتو ح

مع اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، تحوّل الجنوب إلى ساحة تداخل سياسي وعسكري كثيف. في هذه المرحلة، كان الجنوب فضاءً تعدديًّا بامتياز: «الحزب الشيوعي»، «منظمة العمل الشيوعي»، «الحزب القومي»، «التنظيمات الناصرية»، «حزب البعث»، «حركة أمل» في بداياتها، إضافة إلى الحضور الفلسطيني الكثيف (فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، الصاعقة وغيرها).

تشير دراسات وليد شرارة ووضاح شرارة إلى أنّ هذه التعددية لم تكن شكلية، بل انعكست على الحياة اليومية: في النقابات، في الجامعات، في الأندية الثقافية، وحتى في أنماط العيش والاختلاط الاجتماعي.

الأثر على الجنوب:

برز الجنوب كمنطقة سياسية حيّة، فيها نقاش وصراع أفكار، ومشاركة نسائية ملحوظة في الأحزاب اليسارية، ومقاومة للاحتلال تُعرّف نفسها كفعل وطني لا كفعل ديني.

ثالثًا: ١٩٨٢ - منتصف الثمانينات

الاجتياح الإسرائيلي وبداية التحوّل من التعدّد إلى الاحتكار

شكّل الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ نقطة مفصلية. بعده، وُلدت «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» (جمّول) بقيادة «الحزب الشيوعي» و«منظمة العمل الشيوعي» وحلفائهما، كإطار مقاومة عابر للطوائف. في الوقت نفسه، بدأت تتشكّل نواة «المقاومة الإسلامية» بدعم إيراني مباشر، في سياق إقليمي جديد عقب الثورة الإيرانية.

تشير أبحاث نزار حمزة وأحمد بيضون إلى أنّ هذه المرحلة شهدت تعايشًا متوترًا بين مشروعين للمقاومة:

مشروع وطني علماني؛

مشروع ديني عقائدي.

لكن مع مرور الوقت، وبفعل الدعم العسكري والمالي والسياسي، بدأ الميزان يميل لمصلحة المشروع الثاني.

الأثر على الجنوب:

بدأ التحوّل في الخطاب: من مقاومة متعددة الرايات إلى مقاومة ذات مرجعية دينية متزايدة، ومن تنوّع سياسي إلى بداية التضييق على القوى المنافسة.

رابعًا: أواخر الثمانينات - ١٩٩٢

إقصاء التعدّدية وإعادة تشكيل الذاكرة السياسية

في هذه المرحلة، ومع احتدام الصراع الداخلي بين القوى الشيعية نفسها، جرى إقصاء ممنهج للقوى اليسارية عن الجنوب، سواء عبر العنف المباشر أو عبر التضييق الاجتماعي والسياسي. توثّق دراسات وشهادات منشورة في مجلة «الثقافة الوطنية» الصادرة عن الحزب الشيوعي اللبناني وعن أرشيف الحزب عمليات تهجير واعتقال طالت مقاومين سابقين.

تزامن ذلك مع بداية إنتاج خطاب يعتبر المرحلة السابقة «مرحلة ضياع»، في مقابل تقديم المشروع الجديد كحالة خلاص.

الأثر على الجنوب:

تفكّك التعدّد السياسي، وانحسرت المساحة العامة للنقاش، وبدأت عملية إعادة كتابة التاريخ على أساس سردية واحدة، تُمهّد لما بعد اتفاق الطائف.

خامسًا: ما بعد ١٩٩٢

تثبيت الهيمنة وتحويل الماضي إلى رواية واحدة

بعد انتخابات ١٩٩٢، دخل «حزب الله» الحياة السياسية رسميًّا، عبر المشاركة في البرلمان، وتكرّست الثنائية مع «حركة أمل». منذ تلك اللحظة، لم تعد التعدّدية جزءًا من الواقع الجنوبي. تُظهر دراسات الذاكرة التي قامت بها جمعية «أمم»، وتلك التي قام بها «المعهد الفرنسي للشرق الأدنى لبنان» (IFPO) [MH١] كيف جرى تحويل التاريخ المتعدّد إلى رواية بطولية واحدة، تُنتَج عبر الإعلام، المناهج، والخطاب الديني.

الأثر على الجنوب:

تحوّل الجنوب من فضاء سياسي مفتوح إلى فضاء مُغلَق السردية، تُختزل فيه الهوية بالمقاومة والشهادة، وتُهمَّش سرديات الحياة والاختلاف.

الرواية البطولية الواحدة

لم يعد «حزب الله» يعتمد، في تثبيت سرديته عن الجنوب والمقاومة من خلال الذاكرة الشفوية او الحكايات المتناقلة، فقد كان أبرز احتكار تاريخي مارسه هو إنتاج مسلسل «الغالبون» الذي حوّل الماضي المتعدّد إلى رواية درامية واحدة، تُقدَّم على أنها الرواية الشرعية الوحيدة للمقاومة في الجنوب؛ وبهذا المعنى، أسهم «حزب الله» في إعادة إنتاج تاريخ الجنوب لجمهوره من خلال سردية أيديولوجية واضحة، استُخدمت فيها وسائل الإعلام والدراما لترسيخ أحقية الدفاع عن الجنوب ضمن إطار واحد، على حساب التعدّد التاريخي للروايات.

وهذه الرواية لم تبقَ حبيسة الشاشة أو محصورة ضمن العمل الدرامي والمشاهد، فمع تطور «السوشيل ميديا» والحضور الإلكتروني، بل صارت هي الرواية الثابتة المتناقلة بين الشباب ضمن هذه البيئة، لتغدو هذه السردية إحدى أدوات تشويه الذاكرة الجنوبية، عبر إقصاء الروايات الأخرى وتحويل التاريخ إلى مادة مُغلقة لا تحتمل التعدّد أو النقاش.

ثم ينتقل الإقصاء إلى دور النساء في المقاومة ضد العدو الاسرائيلي .

النساء في العمل المقاوم

عندما نذكر النساء المناضلات، تأتي شهادة أمّ علي، السبعينية اليوم، والتي تعمل في زراعة أرضها في إحدى قرى الجنوب؛ كانت في شبابها واحدة من المناضلات في العمل النقابي والحزبي. تحكي عن نضالها في صباها وكيف استمرت في العمل النقابي وهي أُم وعلّمت أولادها معنى الأرض والمقاومة الوطنية في سبيل ردع الاحتلال. تمثّل أمُّ علي نموذجًا لامرأة جنوبية انخرطت في العمل النضالي والعسكري، انطلاقًا من إيمانها بالفعل المقاوم وبمساواتها مع الرجل في هذا الدور. جاءت مشاركتها ضمن ممارسة سياسية واجتماعية طبيعية في سياقٍ شهد حضورًا نسويًّا فاعلًا في مختلف أشكال النضال.

وتكشف رواية أُمّ علي تجربةً مشتركة لعدد كبير من النساء الجنوبيات اللواتي شكّلن حالة نضالية حقيقية خلال حقبات المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان. ففي خلال السبعينات والثمانينات، انخرطت النساء في أشكال متعدّدة من العمل المقاوم شملت المشاركة العسكرية المباشرة، والانخراط في العمل التنظيمي والنقابي الداعم لها؛ إضافة إلى أدوار ميدانية أساسية في تأمين استمرارية الحياة اليومية في سياق الحرب والصراع مع إسرائيل.

وتتقاطع سردية أُمّ علي مع شهادات نسوية موثّقة ضمن مقابلات التاريخ الشفوي في أرشيف جمعية «أمم للتوثيق والأبحاث»، حيث يظهر نمط متكرّر لانخراط النساء الجنوبيات في العمل الحزبي والنقابي خلال السبعينات والثمانينات. تُظهر هذه الشهادات مشاركة نسوية واسعة في الأحزاب اليسارية والقومية، واللجان الشعبية والنقابات، والعمل التنظيمي المرتبط بالمقاومة، إضافة إلى أدوار ميدانية وداعمة للحياة اليومية أسهمت في الحفاظ على تماسك المجتمع المحلي خلال الحرب.

تكشف الشهادات أنّ النساء نظرن إلى مشاركتهن بوصفها ممارسة سياسية طبيعية قائمة على المساواة مع الرجل في النضال والعمل العام. هذا الحضور الفاعل جرى لاحقًا تهميشه ضمن السرديات السائدة واستبدال أدوار النساء إلى ملتزمات بالصبر والانتظار والتضحية، وهذا أدى إلى سلب الاعتراف بالنساء كصاحبات موقف وتاريخ نضالي طويل.

اليوم، لا يحضر هذا الدور في المجتمعات الصغيرة إلّا ذاكرة عابرة، منزوعة القدرة على إحداث أي تغيير في الخطاب العام أو على تشكيل نموذج يُحتذى به لدى الأجيال الجديدة. تكتسب هذه الشهادات أهميتها في سياق تحليل تشويه الذاكرة الجنوبية، إذ تُبيّن كيف جرى لاحقًا إقصاء هذه التجربة النسوية الجمعية من السردية السائدة، واستبدالها برواية واحدة تختزل المرأة في أدوار رمزية، وتُقصي فعلها السياسي بوصفه جزءًا أصيلًا من تاريخ الجنوب. وبين السياسة، وإقصاء القوى المنافسة، وتآكل التنوّع الفكري، وتهميش أدوار النساء، يشهد الجنوب اليوم حالة غيبوية سياسية حقيقية تكشف مسارًا سياسيًّا جرى رسمه منذ بداية التسعينات، وتراكَمَت آثاره وصولًا إلى الواقع الراهن.

السياق التاريخي

تأتي هذه المقاربة التاريخية كإعادة قراءة للتاريخ الجديد، وكيفية تغيير السردية الحالية، إذ إنّ ما يُقال اليوم لا يُثبت بالضرورة الحكاية الأساسية. ويبدو الخطر مستقبليًّا واضحًا في أنّ جيل الشباب قد لا تصله أي أفكار أو روايات خارج السياق المفروض، لتصل إليه فقط سرديات تُضاف ضمن إطار واحد، يُقدَّم فيه الجنوب بوصفه فاقدًا للهوية، وتُصوَّر فيه الرؤية السياسية والنضالية السابقة على أنّها متزعزعة أو بلا معنى.

في هذا السياق، يُستحضر طرح بيار بورديو في النظرية الاجتماعية حول إعادة تشكيل المجتمع، حيث يوضح أنّ الهيمنة تتمّ عبر إنتاج المعنى وتطبيع سرديات معيّنة داخل الحقل الاجتماعي، إلى حدّ تتحوّل معه هذه السرديات إلى بديهيات غير قابلة للمساءلة.

هنا يبقى السؤال الأساسي: هل سيؤدّي تشويه الذاكرة الجنوبية وإقصاء رموزها، أو حصرها ضمن روايات عابرة، إلى تثبيت رواية واحدة عن الماضي، بحيث يتشكّل وعي الأجيال الجديدة ضمن حدود سردية مغلقة تُقدَّم بوصفها الحقيقة الوحيدة الممكنة؟

الاجتماع التنسيقي للمعارضة الشيعية:خيارنا الدولة ورفض أي مشاريع تضع الطائفة أو الوطن في مسار المخاطر الدائمة والعزلة

في إطار لقاءاته التنسيقية، عقد «لقاء اللبنانيين الشيعة» اجتماعا تنسيقياً للمعارضة، ضم ممثلين عن ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين، حركة قرار بعلبك، مبادرة نحو الإنقاذ، اتحاد جمعيات بعلبك الهرمل، جنوبيون مستقلون، حركة تحرر لأجل لبنان، جبهة أحرار لبنان، اللقاء الوطني في الجنوب وعدد من الناشطين المستقلين.

أكد المجتمعون على أهمية التواصل والتقاطع والتنسيق والتعاون بين مختلف المجموعات والشخصيات الوطنية اللبنانية الشيعية، والتأكيد على المشاركة في مختلف الاستحقاقات الدستورية اللبنانية ولا سيما الانتخابات النيابية بطريقة تشاركية وأسلوب تنسيقي.

وشددوا على تمسّكهم الكامل بخيار الدولة، واعتبارها الإطار الوحيد الضامن لكرامة المواطنين وأمنهم ومستقبل أجيالهم، ورفضهم لأي مشاريع تضع الطائفة أو الوطن في مسار المخاطر الدائمة أو العزلة، كما طالبوا السلطة التنفيذية من رئاسة الجمهورية والحكومة الاستمرار بشكل جدي وفعّال في عملية بسط سيطرة القوى الشرعية على مختلف الأراضي اللبنانية وعملية سحب السلاح من مختلف الجماعات المسلحة بما فيها سلاح «حزب الله».

وفي إطار المقاربة الوطنية الجامعة، اعتبر المجتمعون أن أي نقاش حول المنطقة الاقتصادية في الجنوب يبقى سابقاً لأوانه في ظل استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة والمتصاعدة في الجنوب وغيره من المناطق اللبنانية، وشددوا على أن هذه المسألة تعود مرجعيتها حصراً إلى الدولة اللبنانية.

وفي ظلال الذكرى الثالثة والثلاثون لاغتيال المفكر الوطني اللبناني مصطفى جحا، يعرب اللقاء عن اسفه لاستمرار سياسة الإفلات من العقاب في لبنان، التي شجعت ولا زالت تشجع القوى الظلامية والشمولية على اغتيال أصحاب الفكر والرأي دون محاسبة، وأكد المجتمعون ان الالغاء الجسدي لا يستطيع إطفاء نور الفكر والحقيقة.

لقاء اللبنانيين الشيعة: لأوسع ائتلاف متجانس بمواجهة نهج الإلغاء والقمع والتدمير الذي ينتهجه الثنائي «حزب الله» و«حركة أمل»

في إطار لقاءاته الدورية، عُقد في مقر «لقاء اللبنانيين الشيعة» اجتماع تنسيقي بمشاركة عدد من ممثلي المجموعات اللبنانية الشيعية والفاعليات والناشطين اللبنانيين الشيعة. يؤكد «لقاء اللبنانيين الشيعة»، انطلاقاً من دوره، ثباته على نهج وطني جامع، يضع مصلحة لبنان وسيادته واستقراره فوق أي اعتبار، كما يشدّد اللقاء على التزامه بالعمل السياسي والفكري السلمي، والتمسّك بمبدأ الدولة العادلة القادرة، التي تحتكر وحدها قرار السلم والحرب وتكفل حقوق جميع مواطنيها من دون استثناء.

يطمئن اللقاء اللبنانيين جميعاً، وأبناء الطائفة الشيعية خصوصاً، إلى أن حركته نابعة من قناعة راسخة بأن الشيعة

كانوا وسيبقون جزءاً أصيلاً من المشروع الوطني اللبناني، شركاء في بناء الدولة، لا في تعطيلها، وحماة للوحدة، لا أدوات للفرقة.

إن لقاء اللبنانيين الشيعة، وبحضور مندوبين عن قوى الاعتراض، يؤكد أن الحوار والانفتاح والتلاقي بين مختلف القوى هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمات المتراكمة، بعيداً عن التخوين أو الإقصاء أو الاحتكار السياسي، ويشدد على وجوب المشاركة في كل الاستحقاقات الدستورية ولاسيما الاستحقاق الانتخابي بأوسع ائتلاف متجانس من مختلف القوى الوطنية في الطائفة الشيعية بمواجهة نهج الاستئثار والإلغاء والقمع والتدمير الذي ينتهجه الثنائي «حزب الله» و«حركة أمل»، ويبقى اللقاء منفتحاً على كل رأي حرّ ومسؤول، وعلى كل جهد صادق يسعى إلى استعادة الدولة، وصون الكرامة الوطنية، وبناء مستقبل يليق باللبنانيين جميعاً.

وفي رحاب ذكرى اغتيال لقمان سليم، يستحضر لقاء اللبنانيين الشيعة معنى الكلمة الحرّة حين تُواجَه بالرصاص، ومعنى الاختلاف حين يُقابَل بالإلغاء. إنّ اغتيال لقمان سليم لم يكن استهدافاً لشخص بعينه، بل محاولة لإسكات كل صوت نقدي حرّ مستقل مؤمن بلبنان ونهائية الكيان اللبناني داخل الطائفة، وضرب حقّها الطبيعي في التنوّع والتعبير الحر. ويؤكّد اللقاء أنّ الوفاء للقمان سليم يكون بالتمسّك بالقيم التي دفع حياته ثمناً لهافي مواجهة الترهيب والتخوين والالغاء المعنوي والجسدي تحت شعار «صفر خوف».

لقاء تشاوري لقوى شيعية معارضة في مقر «لقاء اللبنانيين الشيعة»: بدأنا مسار التنسيق والتوحيد... واجتماعاتنا مفتوحة

عقد ممثّلون عن كلٍّ من:

«لقاء اللبنانيين الشيعة»، «مبادرة نحو الإنقاذ»، «جبهة أحرار لبنان»، «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين»، «اتحاد جمعيات بعلبك – الهرمل»، و«جنوبيون مستقلون»، لقاءً تشاوريًا في مقر لقاء «لقاء اللبنانيين الشيعة»، هو الأوّل من نوعه، جرى خلاله التداول في الأوضاع العامة في البلاد، ولا سيّما واقع الطائفة الشيعية ودورها الوطني في هذه المرحلة الحسّاسة التي يمرّ بها لبنان.

وأكد المجتمعون أنّ هذا اللقاء يشكّل بداية لمسارٍ تشاركيٍّ مفتوح يهدف إلى تجميع ورصّ صفوف القوى الشيعية المعارضة ضمن إطار وطني جامع، بعيداً عن الاحتكار والوصاية ومحاولات مصادرة التمثيل. وتمّ الاتفاق على إبقاء الاجتماعات مفتوحة أمام جميع القوى والأفراد الراغبين في المساهمة في بناء مشروع إنقاذي وطني، على أن يُعقد لقاء دوري للتشاور والتنسيق وتبادل الرأي.

وبعد النقاش، خلُص المجتمعون إلى ما يلي:

التأكيد على أنّ الدولة اللبنانية هي المرجعية الوحيدة للسلاح والقرار الأمني والعسكري، ووجوب بسط سيادتها على كامل أراضيها دون استثناء.

رفض حصر تمثيل الطائفة الشيعية بجهة واحدة، والتأكيد على التعدّدية داخلها وحق أبنائها في التعبير والمشاركة السياسية الحرّة.

التمسّك بإصلاح مالي واقتصادي حقيقي يضمن حقوق المودعين، ورفض أي استنسابية في توزيع الخسائر الناتجة عن الانهيار المالي.

الدعوة إلى اعتماد آليات شفافة وعادلة في توزيع المساعدات والتنمية على مختلف المناطق، ورفض منطق المحاصصة والمحسوبيات والهدر المرتبط

بالمجالس والصناديق.

التأكيد على الالتزام بالدستور والهوية العربية للبنان، ورفض تحويل البلاد إلى ساحة صراع أو إلى تابع لمحاور إقليمية.

العمل على تكريس ثقافة المواطنة والعدالة والمساواة، وبناء دولة حديثة قائمة على الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفاعلة.

وختم المجتمعون بتوجيه دعوة مفتوحة إلى جميع الشخصيات والهيئات الفكرية والسياسية والاجتماعية الشيعية المؤمنة بلبنان الدولة والسيادة والدستور، للانضمام إلى هذا المسار الوطني الجامع، خدمةً لمستقبل الطائفة والوطن على حدٍّ سواء.

«لقاء اللبنانيين الشيعة» زار السفير المصري علاء موسى الأمين: لدور مصري محوري في مقاربة المواضيع السيادية والحوار طريقنا

زار وفد من «لقاء اللبنانيين الشيعة» برئاسة منسق عام اللقاء محمد الأمين السفارة المصرية في لبنان، حيث التقى السفير المصري علاء موسى، وكان تأكيد من اللقاء على الدور المحوري والتاريخي لمصر في الحياة السياسية اللبنانية وسعيها الدؤوب للحفاظ على الكيان اللبناني، ومبادراتها الدائمة للحوار ومساعدة لبنان على الخروج من أزماته، وقدم الأمين مطالعة حول ماهية اللقاء وأهدافه وسعيه الى المساعدة لإخراج الطائفة الشيعية في لبنان من مرحلة انسداد الأفق والمراوحة التي تعاني منها الى رحاب الدولة والشرعية والسيادة اللبنانية، وكان تأكيد من اللقاء على مرجعية الدولة اللبنانية دون سواها، وشدد على الاحتضان العربي للبنان خاصة أن لبنان عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، وأشاد اللقاء بالمبادرة المصرية في مقاربة المواضيع السيادية والاصلاحية اللبنانية والتأكيد على أهمية هذا الدور ومحوريته .

لقاء اللبنانيين الشيعة: على الدولة وقف تلزيم الإدارات والمؤسسات في المناطق الشيعية للثنائي واعتماد الشفافية في التعيينات

في إطار لقاءاته الدورية، عُقد في مقر «لقاء اللبنانيين الشيعة» اجتماع تنسيقي بمشاركة عدد من الفاعليات والناشطين اللبنانيين الشيعة. وقد تطرّق المجتمعون إلى الواقع الصعب الذي يرزح تحته اللبنانيون على اختلاف انتماءاتهم، مؤكدين أن المدخل الأساسي للخروج من الأزمة يكمن في تفعيل دور الدولة اللبنانية ومؤسساتها الأمنية والعسكرية، وحصر السلاح بيد القوى الشرعية وحدها، وسحبه من جميع الجماعات المسلحة

اللبنانيـة وغيـر اللبنانيـة، بمـا فـي ذلـك سـلاح حـزب اللـه.

وشـدّد المجتمعـون علـى مسـؤولية الدولـة فـي حمايـة أهالـي الجنـوب، والإسـراع فـي إعـادة إعمـار المناطـق المدمّـرة، معتبريـن أن مـا لحـق بهـذه المناطـق مـن قتـل وتهجيـر وخـراب هـو نتيجـة مباشـرة للمغامـرات العسـكرية التـي قامـت بهـا جماعـة حـزب اللـه.

كمـا دعـا المجتمعـون السـلطة اللبنانيـة إلـى الكـف عـن تلزيـم الإدارات والمؤسسـات العامـة فـي المناطـق الشـيعية للثنائـي الحزبـي، واعتمـاد معاييـر الكفـاءة والشـفافية فـي التعيينـات، ولا سـيما تلـك المتصلـة بالعمليـة الانتخابيـة. وتوقفـوا عنـد تعييـن عضويـن حزبييـن مـن أحـد التنظيمـات الشـيعية فـي لجنـة الإشـراف علـى الانتخابـات النيابيـة، معتبريـن أن ذلـك يفقـد اللجنـة حياديتهـا، خصوصًا فـي المناطق الشـيعية.

ورأى المجتمعـون أن اسـتمرار سـطوة السـلاح فـي هـذه المناطـق ينسـف إمكانيـة إجـراء انتخابـات حـرّة ونزيهة، ويقـوّض حريـة الترشـح والاقتـراع وحركـة المرشـحين المناوئيـن للثنائـي.

وفـي الختـام، توجّـه المجتمعـون إلى رئيسـي الجمهورية والحكومـة مطالبيـن بالالتـزام بخطـاب القسـم والبيـان الـوزاري، فـي تنفيـذ مضامينهمـا، والعمـل علـى إحقـاق المسـاواة والحوكمـة والعدالـة، ورفـض كل تسـويات تقـوض دعائـم الدولـة وتضعفهـا، وأكـدوا أن اللبنانييـن، ولا سـيما اللبنانييـن الشـيعة، يتطلعـون إلـى دولـة تحميهـم وتمنحهـم الأمـان والعدالـة دون وصايـة أو شـراكة مـع السـلاح غيـر الشـرعي، فهـم تواقـون للدولـة ولأمـان وعدالـة الدولـة دون غيرهـا.

من أين أبدأ يا لقمان؟ حين صار الخوف صفرًا ولم ننكسر

محمد علي الأمين

مـن أيـن أبـدأ يـا لقمـان، وكل البدايـات عنـدك كانـت نهايـات للخـوف؟

مـن الفكـرة التـي لـم تطلـب إذنًـا، أمّ مـن الصـوت الـذي لـم يسـاوم.

لم تكن معارضًا بالمعنى التقليدي.

صـوت يُحـرج الصمـت قبـل السـلاح. اختـرت أن تقـول «لا» فـي زمـنٍ صـارت فيـه النعـم شـرطًا للنجـاة واختـرت أن تكـون لبنانيًـا شـيعيًا حـرًا فـي زمـن أُريـد فيـه للهويـة أن تكـون قيـدًا لا أفقًـا.

عرفـتَ باكـرًا أن الخـوف ليـس شـعورًا فرديًـا فقـط، بـل نظـام حكـم.

وأن إسـكات النـاس لا يتـمّ دائمًـا بالرصـاص، بـل بتطبيـع الـذلّ، وتقديـس القتَلـة، وتحويـل الطائفـة إلـى درع لمـن صادرهـا. لذلـك واجهـت هـذا المنظومـة، مـن جذرهـا مـن الروايـة، مـن الذاكـرة، مـن اللغـة. قلـت إن الحقيقـة ليسـت ملـك الأقـوى، وإن الطائفـة ليسـت مُلـكًا لهـم.

اغتالك القتَلة،

لكنهـم لـم يفهمـوا أن الرصاصـة حيـن تُطلـق علـى فكـرة، تصيبهـم هـم أولًا.

نحن اليوم، بعدك، لسنا في موقع الرثاء.

نحن في موقع الامتحان.

هل نكتفي بأن نقول كان شجاعًا،

أم نجـرؤ علـى تحمّـل مـا تحمّلتـه: العزلـة، الاتهـام، التخويـن، والوقـوف عاريًـا إلّا مـن الحـق؟

دورنـا لـم ينكسـر لأنـك لـم تكـن فـردًا يُسـتبدل، بـل مسـارًا يُسـتكمل.

أن نقـول إن السـلاح خـارج الدولـة جريمـة، لا وجهـة نظـر.

أن نقـول إن الطائفـة ليسـت رهينـة، وإن الشـيعة ليسـوا قطيعًـا ولا وقـود حـروب.

أن نقول إن لبنان لا يُبنى بالخوف.

حين صار الخوف صفرًا

صرنـا نقـول مـا نؤمـن بـه، ونرفـض مـا نعـرف أنـه باطـل، ونسـمي الأشـياء بأسـمائها.

من أين أبدأ يا لقمان؟

أبـدأ مـن هنـا مـن وعـدٍ ألّا نعـود خطـوة إلـى الـوراء،

وألّا نساوم على الحقيقة

وألّا نسـمح لهـم أن يقتلـوا الفكـرة مـرّة ثانيـة... بصَمتنـا.

لقمان، لن تكون الرصاصة آخر ما يُقال.

في ذكرى لقمان؛ ستبقى الحقيقة أقسى من رصاصهم وأطول عمرًا من سلطتهم

علي الضيقة

فـي ذكـرى اغتيـال لقمـان سـليم لا مجـال للمواربـة ولا مـكان للحيـاد، نحـن أمـام جريمـة سياسـية فاشـيّة مكتملـة الأركان، جريمـة ارتُكبـت بـدم بـارد لتكريـس حُكـم التخويـف ولتثبيـت معادلـة قـذرة تقـول إن الكلمـة الحـرة وإن التفكيـر المسـتقل جريمـة تسـتحق الإعـدام. لقمـان سـليم أُعـدم لأنـه رفـض الركـوع، لأنـه لـم يُـوارب ولأنـه قـال لا فـي زمـن تحوّلـت فيـه الطائفـة إلـى ثكنـة وأُسِـرت فيـه العقـول وتحـول النـاس إلـى جمهـور مغلـوب علـى أمـره ومُرغـم علـى التصفيـق أو الصمـت. اغتيالـه كان رسـالة ترهيـب جمَعيـة موجهـة إلـى كل شـيعي يفكّـر، إلـى كل صـوت يخـرج عـن النـصّ المرسـوم، إلـى كل مَـن يجـرؤ علـى مسـاءلة السـلاح والقداسـة والاحتـكار، رسـالة تقـول إن هـذا المجتمـع يُسـمح لـه أن يهتـف لا أن يسـأل؛ وأن يمـوت لا أن يعتـرض.

الأكثـر قـذارة مـن القتـل هـو مـا تـلاه صمـت فاجـر، تواطـؤ مكشـوف، تحقيقـات شـكلية ووقاحـة سياسـية تعاملـت مـع الـدم كأنـه تفصيـل عابـر وكأن الضحيـة هـي المتهـم وكأن المطالبـة بالحقيقـة عمـل عدائـي. وحـدث ذلـك داخـل بيئـة تُـدار بالتهديـد وتُحكـم بالخـوف.

كان لقمـان سـليم خطـرًا عليهـم لأنـه فضـح الكذبـة الكبـرى، كذبـة حمايـة الجماعـة فيمـا تُذبـح مـن الداخـل، وكذبـة المقاومـة حيـن تتحـوّل إلـى أداة قمـع، وكذبـة الشـرف حيـن يُغطّـى الاغتيـال بالصمـت. هـذا الاغتيـال ليـس حادثًـا أمنيًـا بـل نظـام حكـم، ليـس فعـلًا فرديًـا بـل ثقافـه سياسـية تـرى فـي القتـل وسـيلة وفـي الإفـلات مـن العقـاب سياسـة دائمـة.

لقمـان سـليم قُتـل ليكـون عبـرة، لكـن العبـرة انقلبـت علـى القتَلـة لأن الجريمـة التي لا تُحاسَـب تتحـوَّل إلـى لعنـة؛ ولأن الـدم الـذي يُهـدر اليـوم يعـود غـدًا سـؤالًا لا يُقهـر. فـي ذكـرى اغتيالـه نقولهـا بوضـوح صـادح، مَـن قتـل لقمـان سـليم قتـل مـا تبقَـى مـن وهـم الحريـة داخـل هـذه الجماعـة، ومَـن صمَـت شـريك، ومَـن بـرَّر مجـرم، ومَـن خـاف شـجّع، أمـا الحقيقـة فسـتبقى أقـوى وأفعَـل مـن رصاصهـم وأطـول عمـرًا مـن سـلطتهم وسـطوَتهم.

اغتيال لقمان... حلقة من سلسة تستهدف الفكر...

طارق عزت دندنش

لـم يكـن اغتيـال لقمـان سـليم حادثـة معزولـة عـن تاريـخ الاغتيـالات السياسـية فـي لبنـان، بـل حلقـة فـي سلسـلة طويلـة اسـتهدفت نهجًـا كاملًا قبل أن تسـتهدف أشـخاصًا؛ مـن مهـدي عامـل، المفكـر الماركسـي الـذي اغتيـل لأنـه حـاول تفكيـك البنيـة الطائفيـة بالعقـل والتحليـل، وصـولًا إلـى لقمـان سـليم، المثقـف الشـيعي الحـر الـذي رفـض أن تكـون طائفتـه صنـدوق ذخيـرة فـي صراعـات إقليميـة. السـؤال واحـد: هـل يُغتـال الأشـخاص أم يُغتـال الفكـر؟

لقمـان سـليم لـم يُقتـل لأنـه يحمـل اسـمًا، بـل لأنـه مثّـل نهجًـا شـيعيًّا مختلفًـا، نهجًـا منفتحًـا، نقديًّـا، يضـع الدولـة والقانـون والعدالـة الاجتماعيـة فـوق العصبيـات والسـلاح والشـعارات. هـذا النهـج نفسـه الـذي مثّلـه مهـدي عامـل قبلـه، ودفـع ثمنـه لأنـه تجـرأ علـى القـول إن الطائفيـة ليسـت قـدرًا، وإن التحـرر لا يمـر عبـر الاسـتبداد ولا عبـر تحويـل النـاس إلـى أدوات.

مـا يجمـع بيـن مهـدي عامـل ولقمـان سـليم، رغـم اختـلاف الزمـن والأدوات، هـو الإيمـان بـأن الشـيعة فـي لبنـان ليسـوا جماعـة مغلقـة ولا مشـروع حـرب دائمـة، بـل جـزء أساسـي مـن مشـروع دولـة مدنيـة عادلـة. شـيعة يؤمنـون بالعلـم، بالثقافـة، بالاختـلاف، وبـأن العدالـة الاجتماعيـة لا تُقـوم علـى السـلاح ولا الخـوف، بـل علـى القانـون والمؤسسـات.

اغتيـال هـذا النهـج لـم يكـن يومًـا صدفـة. هـو محاولـة دائمـة لإسـكات كل صـوت شـيعي يرفـض التطـرف، ويرفض أن تكـون الطائفـة ورقـة تفـاوض بيـد مراجـع دينيـة أو سياسـية مـن خـارج الحـدود. كل مَـن يخـرج عـن السـردية المفروضـة، كل مَـن يسـأل: أيـن الدولـة؟ أيـن العدالـة؟ أيـن كرامـة الإنسـان؟ يصبـح خطـرًا يجـب شـطبه.

لقمـان سـليم لـم يكـن حالـة فرديـة، بـل امتـدادًا لخـط فكـري أراد أن يُعيـد الشـيعة إلـى موقعهـم الطبيعـي: شـركاء فـي الوطـن، لا وقـودًا فـي معـارك الآخريـن. اغتيالـه، كمـا اغتيـال مهـدي عامـل، هـو رسـالة واضحـة بـأن المشـكلة ليسـت فـي الاسـم، بـل فـي النهـج؛ نهـج الحريـة، العقـل والنقـد الـذي يخيـف أكثـر من أي سـلاح.

لكـن التجربـة أثبتـت أن الأفـكار لا تُغتـال. يُقتل الجسـد، يُسـكت الصـوت، لكـن النهـج يبقـى. وكل ذكـرى لقمـان سـليم، كمـا ذكـرى مهـدي عامـل، تذكيـر بـأن داخـل هـذه الطائفـة، كمـا فـي كل لبنـان، مـن لا يـزال يؤمـن بالدولـة، بالقانـون، وبـأن المسـتقبل لا يُبنـى بالخـوف بـل بالوعـي.

نحن شيعة «لقاء اللبنانيين الشيعة»

نقف في ذكرى اغتيال لقمان سليم، بل من موقع الرؤية والاختيار؛ لأننـا نُقـدّم شـهداءنا مـن أجـل تحريـر لبنـان مـن

لا من باب الاختلاف العابر، نختلف عن الثنائي، التبعيـة والفسـاد،

نقدّمهم دفاعًا عن الإنسان، والحرية، وحقّ اللبناني في دولة عادلة؛

أما هم،

فيقدّمون شهداءهم على طريق التبعية لإيران،

على طريقٍ لا ينتهي في لبنان،

بل يبدأ ولا ينتهي عند طهران؛

هنا يكمن الفرق بيننا وبينهم:

نحن نختار لبنان أولًا،

وهم اختاروا مشروعًا خارج حدوده.

(م. ج.)

وفي رحاب ذكرى اغتيال الباحث لقمان سليم، يستحضر «لقاء اللبنانيين الشيعة» معنى الكلمة الحرّة حين تُواجَه بالرصاص...

وفي رحاب ذكرى اغتيال الباحث لقمان سليم، يستحضر لقاء اللبنانيين الشيعة معنى الكلمة الحرّة حين تُواجَه بالرصاص، ومعنى الاختلاف حين يُقابَل بالإلغاء. إنّ اغتيال لقمان سليم لم يكن استهدافاً لشخص بعينه، بل محاولة لإسكات كل صوت نقدي حرّ مستقل مؤمن بلبنان ونهائية الكيان اللبناني داخل الطائفة، وضرب حقّها الطبيعي في التنوّع والتعبير الحر. ويؤكّد اللقاء أنّ الوفاء للقمان سليم يكون بالتمسّك بالقيَم التي دفع حياته ثمناً لها في مواجهة الترهيب والتخوين والإلغاء المعنوي والجسدي تحت شعار «صفر خوف».

تقرير شهري ـ كانون الثاني ٢٠٢٦: تصعيد ميداني واستمرار المراوحة حول سلاح «حزب الله»

شهد شهر كانون الثاني ٢٠٢٦ ارتفاعًا ملحوظًا في وتيرة الضربات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية، ترافَق مع احتدام السجال السياسي الداخلي، خصوصًا حول سلاح «حزب الله» ودور الدولة، وسط تباين حاد في مواقف القوى السياسية.

أولًا: طبيعة الضربات الإسرائيلية وتطورها

تُظهر المعطيات الميدانية خلال هذا الشهر نمطًا تصاعديًا ومتنوّعًا من العمليات الإسرائيلية، شمل:

- غارات جوية مكثفة: استهدفت الطائرات الحربية والمسيّرات الإسرائيلية بلدات متعددة في الجنوب والبقاع، مثل أنصار، الخرايب، الكفور، جرجوع، قناريت، الصرفند، خربة سلم، والطيري، إضافة إلى استهدافات في عمق مناطق شمال الليطاني

- اغتيالات واستهدافات دقيقة: نُفذت عبر طائرات مسيّرة استهدفت سيارات ودراجات نارية، وأدّت إلى سقوط قتلى وجرحى، مع إعلان إسرائيل في السواد الأعظم من الحالات استهداف عناصر من «حزب الله».

- قصف مدفعي وتمشيط بالأسلحة الرشاشة: طاول أطراف بلدات حدودية مثل يارون، عيترون، كفركلا، والضهيرة.

- توغلات وعمليات برية محدودة: سُجلت عمليات تسلل وتفجير منازل في بلدات مثل كفركلا، عديسة، والخيام، إضافة إلى إنشاء تحصينات ووضع أسلاك شائكة داخل الأراضي اللبنانية.

- استهداف منازل، آليات، منشآت، إلقاء مناشير تحذيرية، وقنابل صوتية، إضافة إلى تحليق مكثف للمسيّرات.

دائمًا ما أظهرت اسرائيل هذه الضربات في إطار انها تهدف إلى منع إعادة بناء قدرات «حزب الله» وفرض وقائع ميدانية جديدة، مع إبقاء التصعيد دون الانزلاق إلى حرب شاملة.

ثانيًا: موقف «حزب الله»

حافظ «حزب الله» على خطاب ثابت يقوم على عدة مرتكزات:

- التأكيد على استمرار المقاومة: شدد قادته، وعلى رأسهم الأمين العام نعيم قاسم، على أن خيار المقاومة ثابت، وأن الحزب لن يتخلى عن سلاحه، معتبرًا أنه جزء من حماية لبنان.

- تحميل إسرائيل والولايات المتحدة المسؤولية: اعتبر الحزب أن الاعتداءات تتم بدعم أميركي مباشر، وأن الهدف منها فرض تنازلات سياسية بعد الفشل العسكري.

- رفض نزع السلاح: واجه الحزب بقوة دعوات نزع سلاحه، واعتبرها استهدافًا للبنان، واتهم بعض المسؤولين (مثل وزير الخارجية) بتبني خطاب يخدم إسرائيل.-

- التركيز على أولوية وقف العدوان: شدد على أن أي نقاش داخلي يجب أن يبدأ بوقف الاعتداءات الإسرائيلية والانسحاب من الأراضي المحتلة.

- إعادة ترتيب البيت الداخلي: تشير تقارير إلى قيام الحزب بإعادة هيكلة تنظيمية وعسكرية، ومعالجة ملفات داخلية مثل التعويضات، ما يعكس استعدادًا لمرحلة طويلة من المواجهة.

ثالثًا: موقف حركة «أمل»

جاءت المواقف التي تبناها النواب من حركة «أمل» متقاطعًا إلى حد كبير مع «حزب الله»، مع بعض

الخصوصيات:

- دعم خيار المقاومة: أكدت الحركة أن الاعتداءات الإسرائيلية تستهدف كل لبنان، وأن المقاومة تشكل عنصر قوة أساسي.

- دور نبيه بري الوسطي: برز رئيس المجلس النيابي نبيه بري كمحاولة للتوازن، إذ أكد دعم الجيش اللبناني، وأشار إلى التزام لبنان باتفاق وقف إطلاق النار مقابل خروقات إسرائيلية مستمرة.

- انتقاد الحكومة: وجّهت الحركة انتقادات لبعض المواقف الحكومية، خاصة تلك التي تُفهم كتبرير للضربات الإسرائيلية أو كدعوة لتقديم تنازلات.

- انفتاح على دور سياسي: أشارت بعض التحليلات إلى إمكانية لعب بري دورًا في ملف سحب السلاح، ما يعكس موقعه كوسيط داخلي وخارجي.

رابعًا: مواقف المعارضين الشيعة

برز خلال هذا الشهر نشاط ملحوظ لمجموعات وشخصيات شيعية معارضة، تمثلت في:

- التأكيد على حصرية السلاح بيد الدولة: شددت مواقف «لقاء اللبنانيين الشيعة» و«إئتلاف الديموقراطيين اللبنانيين» ومجموعات أخرى على ضرورة حصر القرار الأمني والعسكري بالدولة.

- رفض احتكار التمثيل الشيعي: أكدت هذه الجهات على التعددية داخل الطائفة ورفض هيمنة «حزب الله» و«أمل»

- الدعوة إلى إصلاحات سياسية واقتصادية: ركزت على قضايا الفساد، والعدالة الاجتماعية، وتوزيع الخسائر المالية.

- رفض ربط لبنان بمحاور إقليمية: انتقدت ارتباط «حزب الله» بإيران، ودعت إلى سياسة خارجية مستقلة.

خامسًا: مواقف الكتل والقوى الأخرى

شهدت الساحة السياسية اللبنانية انقسامًا حادًا:

- الحكومة وبعض القوى السيادية: دعت إلى نزع سلاح «حزب الله» وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بالكامل، معتبرة أن وجود سلاح خارج الدولة يعرّض لبنان للخطر.

- تصريحات وزير الخارجية يوسف رجي: شكلت نقطة جدل كبيرة، إذ اعتبر أن سلاح الحزب غير شرعي، وأن إسرائيل قد يكون لها مبرر للاستمرار في ضرباتها في ظل عدم تنفيذ الاتفاق.

- واجهت هذه المواقف انتقادات حادة من «حزب الله» و«أمل» ومرجعيات دينية شيعية، واعتُبرت مساسًا بالسيادة.

مواقف شخصيات دينية شيعية: مثل المفتي الجعفري أحمد قبلان ونائب رئيس المجلس الشيعي علي الخطيب، الذين أكدوا على أولوية مواجهة إسرائيل ورفض أي خطاب يضعف المقاومة.

دليل اللبنانيين إلى السلم والحرب

ديوانُ الذّاكِرةِ اللبنَانيّة

www.memoryatwork.org

Documentation & Research

www.umam-dr.org

MENA PRISON FORUM
مُنْتدى المَشْرِق والمَغْرِب للشُّؤون السِّجْنيَّة

www.menaprisonforum.org

فهرس مكتبة أمم للتوثيق والأبحاث

Directory of UMAM D&R books, periodicals and collections

www.umambiblio.org